



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين

حصيلة مجلس المستشارين  
خلال السنة التشريعية 2016-2017

الدبلوماسية البرلمانية

3/5





صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده





صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن



## المحتويات

- حصيلة العمل الدبلوماسي
- المحور الأول: المحطات والاحداث البارزة في الانشطة الدبلوماسية للسنة التشريعية
- المحور الثاني: الزيارات الرسمية، الاستقبالات ولقاءات العمل والمجاملة
- المحور الثالث: مشاركات وفود مجلس المستشارين في التظاهرات الدولية
  - قطب الشؤون الدولية والأمريكية والاسيوية والاقويانوس
  - قطب الشؤون الاوروبية والمسلسلات المتوسطة
  - قطب الشؤون العربية والافريقية
- المحور الرابع: احتضان وتنظيم التظاهرات الدولية من طرف البرلمان المغربي
- المحور الخامس: تموقع مجلس المستشارين داخل الاتحادات والجمعيات البرلمانية الدولية والقارية والجهوية والعلاقات الثنائية في إطار الشراكات المؤسسية والمنظماتية والمنتدياتية
- مداخلات رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، في الندوات والمؤتمرات الاقليمية والقارية والدولية





حصيلة العمل  
الدبلوماسي



### حصيلة العمل الدبلوماسي

لا شك أن العمل الدبلوماسي يمثل إحدى الأولويات الأساسية لمجلس المستشارين، خاصة فيما يتعلق بالدفاع عن القضايا الاستراتيجية لبلادنا وعلى رأسها القضية الوطنية، وكذا تنمية علاقات التعاون والتضامن مع مختلف مكونات المجتمع الدولي. فقد تمكن المجلس خلال السنة التشريعية 2016-2017 من تحقيق العديد من الإنجازات والمكتسبات الدبلوماسية، سواء على مستوى انخراطه في المنظمات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية، أو على صعيد علاقاته مع شركائه الاستراتيجيين ومختلف برلمانات دول العالم، أو على مستوى المبادرات النوعية التي ساهمت فيها جميع مكونات مجلس المستشارين، وذلك من خلال عمل مهيكّل ومبادرات نوعية.

وقد جاء هذا العمل، تفعيلا ومواكبة للمبادرات والتوجهات الاستراتيجية كما جاءت في الخطاب السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كمرجعيات أساسية ومنطلقات جوهرية من أجل الارتقاء بالعمل الدبلوماسي البرلماني، إدراكا من المجلس للمتغيرات الإقليمية والقارية والدولية، واستشعارا منه لدقة المرحلة والرهانات والتحديات التي تحملها، وهو ما أملى عليه مضاعفة الجهود ومواصلة العمل من أجل تحقيق دبلوماسية برلمانية مبادرة ويقظة ومتعددة الأبعاد واستباقية وفعالة ومتكاملة ومتناسقة مع العمل الدبلوماسي لجميع الفاعلين، في انسجام مع الأدوار الدستورية الموكولة إليه، وترجمة لطموحاته في أن يكون فاعلا محوريا ضمن المنظومة الدبلوماسية الوطنية.

ومن هذا المنطلق، ارتكز العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين، سواء على مستوى الزيارات الرسمية المتبادلة والاستقبالات ولقاءات العمل والمجاملة أو في إطار مشاركات الشعب الوطنية الدائمة، ووفود مجلس المستشارين في التظاهرات الإقليمية والقارية والدولية، أو على مستوى تنظيم واحتضان المؤتمرات والندوات، على الغايات والأهداف التالية:

- الحضور الدائم والقوي والفاعل والفعال في المحافل الدولية ؛
- تطوير العلاقات وتنويع الشراكات مع المحيط الإقليمي والقاري والدولي للمملكة المغربية ؛
- التعريف بالنموذج التنموي المغربي المبني على حفظ الأمن والاستقرار وترسيخ دولة القانون والمؤسسات ؛
- التموقع الاستراتيجي والمهيكّل في مختلف المناطق من أجل التصدي للمغالطات والمناورات المعادية والدفاع عن المصالح العليا والحيوية للمملكة المغربية ؛
- تحقيق عمل برلماني موسوم بمبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا ؛
- الانفتاح على التجمعات النقابية الإقليمية والقارية والدولية واختراق مختلف مناطق العالم ؛
- بلورة عمل دبلوماسي برلماني يبرز البعد الجهوي لمجلس المستشارين وحاضن لانشغالات الجهات ؛

- تأسيس دبلوماسية برلمانية اقتصادية واجتماعية فاعلة ؛
- مواكبة التعاون الثنائي مع المؤسسات الدولية والدول ؛
- تعزيز الشراكات المنتدياتية، لاسيما مع الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن الدولي ؛
- ربط التواصل الدائم والمستمر مع مغاربة العالم لحشد الدعم للقضايا الكبرى للمملكة المغربية ؛
- اعتماد جدولة زمنية تركز على الاستباقية والتحضير الجيد للمحطات السنوية المرتبطة بالقضية الوطنية والمصالح العليا للمملكة المغربية داخل مختلف الهيئات الإقليمية والقارية والدولية.

وقبل بسط حصيلة العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين خلال هذه الفترة، لا بد من التوقف عند الحدث التاريخي المتمثل في عودة المملكة المغربية إلى الإتحاد الإفريقي، والتي جاءت كتتويج لدبلوماسية مبادرة، وحكيمة ومتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، هيأت شروط هذه العودة المستحقة والمظفرة للمملكة إلى أسرته الإفريقية.

لقد شكل خطاب جلالته الملك محمد السادس نصره الله وأيده، أمام المشاركين في أشغال القمة الثامنة والعشرين لقادة دول ورؤساء حكومات بلدان الإتحاد الإفريقي التي احتضنتها العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، عنوانا لمرحلة تاريخية قوية ومتميزة وواعدة بالنسبة للمغرب وإفريقيا على حد سواء اعتبارا لمكانة المغرب ودوره الريادي في الدفاع عن قضايا ومصالح شعوب القارة الأفريقية.

«لقد جاء قرار العودة إلى المؤسسة الإفريقية ثمرة تفكير عميق. وهو اليوم أمر بديهي.

لقد حان موعد العودة إلى البيت: ففي الوقت الذي تعتبر فيه المملكة المغربية من بين البلدان الأفريقية الأكثر تقدما، وتطلع فيه معظم الدول الأعضاء إلى رجوعنا، اخترنا العودة للقاء أسرتنا. وفي واقع الأمر، فإننا لم نغادر أبدا هذه الأسرة. ورغم السنوات التي غبنا فيها عن مؤسسات الإتحاد الإفريقي، فإن الروابط لم تنقطع قط؛ بل إنها ظلت قوية. كما أن الدول الأفريقية وجدتنا دوما بجانبها...» (انتهى النطق الملكي).

إن عودة المملكة المغربية إلى حظيرة الإتحاد الإفريقي بقدر ما تعد انتصارا تاريخيا أسقط كل المخططات والمناورات التي كانت تستهدف النيل من مصالح المملكة المغربية، فهي تفتح أمام البرلمانين تحديات جديدة، تفرض عليهم استلهام التحرك الدبلوماسي الذي قاده جلالته الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ومواصلة هذا التحرك وإعطائه مضمونا ملموسا في علاقتهم مع إخوانهم الأفارقة.

لقد شهدت السنة التشريعية 2016-2017 نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ شارك مجلس المستشارين في عدة تظاهرات إقليمية وقارية ودولية، تميز عمل وفود مجلس المستشارين فيها بالدفاع المتواصل عن القضايا الكبرى للمملكة المغربية، وفي طليعتها قضية وحدة المغرب الترابية التي تحظى بأولوية في العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين، وكذا التعريف بالنموذج الديمقراطي التنموي المغربي، وتأكيد موقف المملكة الراسخ من العديد من القضايا التي تهم محيطها الإقليمي والقاري والدولي، بالإضافة للانخراط القوي على مستوى القارة الإفريقية ومنطقة أمريكا اللاتينية.

وعلى صعيد آخر، قام مجلس المستشارين بزيارات نوعية للخارج، وعلى رأسها الزيارة التي قام بها السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين على رأس وفد من المجلس إلى جمهورية الشيلي والتي تميزت بمباحثات مثمرة مع السيد وزير الخارجية ونائبه، ولقاء مع السيد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي، توج بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين المغربي ونظيره الشيلي. كما حظيت هذه الزيارة باستقبال الوفد المغربي من طرف فخامة رئيسة الجمهورية، وتميزت كل هذه اللقاءات بتجديد المسؤولين الشيليين لدعمهم الثابت لقضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وتأكيدهم على عمق الروابط التاريخية التي تجمع بين الشعبين، مع التعبير على الإرادة المشتركة للرفقي بالعلاقات الثنائية إلى مستوى شراكة إستراتيجية نموذجية بين البلدين. ولمجلس المستشارين اليوم أن يعترف بمسار علاقات التعاون والتفاهم مع البرلمان الشيلي، والذي أسهم بشكل كبير بل وحاسم في محاصرة تحركات خصوم وحدتنا الترابية، ذلك أنه لأول مرة بعد ما يناهز عقدين من الزمن، لم يرفع البرلمان الشيلي الملمتس الدوري والسنوي لحكومته للاعتراف بـ«الجمهورية الوهمية».

كما تجدر الإشارة في هذه الحصيلة إلى الزيارة التي قام بها السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، إلى جمهورية فنلندا بدعوة من رئيسة البرلمان الفنلندي من 08 إلى 10 مارس 2017، وحظي خلالها بشرف استقبال من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية الفنلندية، وهو ما شكل فرصة هامة للتعريف بالنموذج الديمقراطي المغربي وبفرض الاستثمار المتاحة في ظل الموقع الجيو-استراتيجي الذي تتفرد به المملكة المغربية.

ومن جهة أخرى كثف مجلس المستشارين عمله الدبلوماسي الثنائي من خلال الزيارات الرسمية والاستقبالات ولقاءات العمل والمجاملة مع عدة وفود يمثلون مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وشخصيات دبلوماسية دولية، وعلى رأسهم رئيسة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، ورئيس مجلس الشيوخ الملقاشي، ورئيس مجلس الشيوخ الرواندي، ورئيس مجلس المستشارين الياباني، ورئيسة مجلس الشيوخ الأرجنتيني نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين، ورئيس مجلس النواب لجمهورية الشيلي، ورئيس لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ البرازيلي الرئيس الأسبق للجمهورية، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن بمجلس الشيوخ لجمهورية التشيك.

وتميزت هذه الفترة كذلك بتنظيم مجلس المستشارين لمجموعة من الأنشطة حول مواضيع وقضايا ذات أهمية على المستويين الإقليمي والدولي، سعى من خلالها المجلس إلى إبراز النموذج التنموي المغربي المتفرد في محيطه الجهوي والإقليمي في مختلف المجالات السياسية والأمنية والتنموية، والدور الفاعل للمملكة المغربية في طرح ومعالجة العديد من القضايا والإشكالات الدولية الراهنة، وأهمية ومساهمة الحوار البرلماني في اقتراح الأجوبة المناسبة، وسن التشريعات الكفيلة بحل الإشكالات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واستتباب الأمن والاستقرار وتعزيز روح التضامن الدولي والتعاون جنوب جنوب.

وفي هذا الإطار، احتضن البرلمان المغربي ما بين 05 و09 نونبر 2016 أشغال الدورة الـ69 للجنة التنفيذية والمؤتمر الـ39 للاتحاد البرلماني الإفريقي، وقد ساهمت هذه التظاهرة الهامة بشكل نوعي في إغناء النقاش وإثراء الحوار والتشاور البرلماني الإفريقي، وفي التعاطي مع القضايا الاستراتيجية المطروحة على أجندة الاتحاد. كما أعطت شحنة قوية لدعم التعاون بين افريقي وفق رؤية افريقية تشاركية وتكاملية وتضامنية تركز على تمكين نسيج المصالح الاقتصادية والروابط الإنسانية بين الدول الإفريقية.

كما عقدت لجنة النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الإفريقي، بنفس المناسبة، اجتماعا خصص لدراسة موضوع «مساهمة البرلمانات الإفريقية في محاربة استغلال وتشغيل النساء والأطفال».

أما أشغال المؤتمر 39 للاتحاد البرلماني الإفريقي فقد جرت أطواره يومي 8 و 9 نونبر 2016، وعرفت تناول العديد من المواضيع تتعلق بـ «مشاركة المواطنين وخاصة الشباب في النهوض بالديمقراطية»، و«دور البرلمانات الإفريقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، وكذا «محاربة الإرهاب في أفريقيا».

وعلى هامش فعاليات الكوب 22 بمراكش، عقدت البرلمانات الإفريقية اجتماعا تشاوريا، بمبادرة من البرلمان المغربي، وذلك يوم 12 نونبر 2016، خصص لتنسيق المواقف وتوحيد الجهود من أجل بلورة مبادرة للترافع بشأن تمكين البلدان الإفريقية السائرة في طريق النمو، من تدعيم قدراتها للتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية والتكيف مع مشروع الانتقال الطاقى بما يوفر لها التمويلات الملائمة، وكذا التحويل التكنولوجي، كما استهدف تقاسم وتوحيد الرؤى بين البرلمانات الإفريقية حول موضوع التغيرات المناخية وآثارها على القارة السمراء وتوج اللقاء باعتماد إعلان مراكش للبرلمانات الإفريقية المشاركة في الكوب 22.

وفي نفس الإطار، عقد اجتماع تنيسيقي تشاوري لممثلي البرلمانات الفرانكفونية واستهدف هذا اللقاء أيضا اطلاع وتحسيس البرلمانيين الفرانكفونيين على بنود ومقتضيات اتفاق باريس للمناخ من أجل تسريع مسلسل المصادقة على الاتفاق وإدراجه ضمن التشريعات الوطنية وتعزيز المراقبة في ما يخص احترام الالتزامات الوطنية والدولية، وتعزيز الشفافية والزامية تقديم حصيلة الأعمال المنجزة في مجال مكافحة التغيرات المناخية.

وبمناسبة انعقاد الكوب 22 كذلك نظم البرلمان المغربي، بشراكة مع الإتحاد البرلماني الدولي فعاليات الاجتماع البرلماني الدولي بمراكش يوم 13 نونبر 2016. وشارك في أشغال هذا الاجتماع، ممثلوا 167 دولة عضو في الإتحاد، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية، وكذا ممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وتميز هذا اللقاء البرلماني بالتداول في قضايا ترتبط أساسا بدور البرلمانات في تفعيل مضامين «اتفاق باريس»، وكذا تفعيل «المخطط البرلماني حول التغيرات المناخية» المصادق عليه في الدورة 134 للجمعية العامة للإتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت ببلوسكا بزامبيا. وتوج هذا اللقاء بالمصادقة على الوثيقة الختامية التي كان لمجلس المستشارين شرف صياغة مضامينها.

كما نظم مجلس المستشارين ندوة حول موضوع: «محاربة الإرهاب والتطرف العنيف في البحر الأبيض المتوسط: أي تعاون بين الضفتين؟ (المغرب نموذجا)» في إطار زيارة وفد عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لمجموعة الحوار 5+5 للوقوف على التجربة المغربية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، باعتبارها نموذجا عرف نجاحا كبيرا وإشعاعا إقليميا ودوليا، وعلى المجهودات التي بذلتها بلادنا في ما يخص تجديد الحقل الديني ودوره في محاربة التطرف العنيف.

وقد تميزت هذه الفترة كذلك بتنظيم المؤتمر 24 للاتحاد البرلماني العربي، والذي توجت أشغاله برئاسة البرلمان المغربي للإتحاد كتقدير لجهود المملكة المغربية في خدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية، وتقوية العمل البرلماني العربي-العربي. واحتضان مجلس المستشارين، للمؤتمر العاشر لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، والذي توج بإسناد

الرئاسة للسيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين. وقد ساهمت هذه التظاهرة الهامة بشكل نوعي في إغناء النقاش وإثراء الحوار والتشاور البرلماني الإفريقي العربي، وفي التعاطي مع القضايا الاستراتيجية المطروحة على أجندة الرابطة. كما أعطت شحنة قوية لدعم التعاون الإفريقي العربي، وفق رؤية إفريقية تشاركية وتكاملية وتضامنية تركز على تمكين نسيج المصالح الاقتصادية والروابط الانسانية بين الدول الاعضاء في الرابطة.

وقد شكلت هذه التظاهرة فرصة هامة من أجل إجراء مباحثات ولقاءات مع رؤساء البرلمانات الإفريقية، مكنت من التواصل وتوطيد العلاقات الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة.

بالاضافة لتنظيم المؤتمر البرلماني الدولي رفيع المستوى حول موضوع: «تسهيل التجارة والاستثمارات في منطقة المتوسط والقارة الإفريقية» بشراكة مع الجمعية البرلمانية المتوسطية والمنظمة العالمية للتجارة.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلس المستشارين في توطيد وتمتين العلاقات مع دول أمريكا الوسطى واللاتينية ودول الكاريبي، استقبل المجلس عدة وفود هامة، وعلى رأسها رئيس مجلس النواب الشيلي، الذي قام بزيارة للأقاليم الجنوبية للمملكة، التقى خلالها مع شيوخ القبائل الصحراوية، ووقف عند التطور الهام الذي عرفته مدينة العيون على مستوى البنية التحتية وتحديث المرافق الاجتماعية. كما استقبل المجلس وفودا برلمانية عن المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى والكاريبي، وممثلين عن برلمان جمهورية غواتيمالا ومجلس الشيوخ بجمهورية الدومينيكان، ووفدا برلمانيا عن جمهورية البيرو.

وشكلت المباحثات التي أجراها السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، مع هذه الوفود مناسبة هامة للتعبير عن الاعتزاز بالدينامية المتواترة التي تشهدها علاقات المملكة المغربية مع بلدان المنطقة، وكذا روح التشاور والتنسيق القائمة بشأن مختلف القضايا والتحديات والرهانات المشتركة في أفق ترجمة المشروع الطموح المتعلق بإحداث «منتدى برلماني إفريقي-أمريكولاتيني»، كفضاء للترافع حول مصالح وقضايا الشعوب الإفريقية واللاتينية، وإسماع صوتها في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

على مستوى تفعيل مجموعات الصداقة، تميزت هذه الفترة باستكمال تشكيل لوائح مجموعات الصداقة والتعاون مع برلمانات المجالس المماثلة، وأيضا تفعيل وإحداث مجموعات تعاون وصداقة مع برلمانات الدول الإفريقية. كما واصلت مجموعة الصداقة البرلمانية المغرب - الاتحاد الأوروبي عملها الدبلوماسي من خلال زيارات إلى ستراسبورغ بمناسبة المناقشة والتصويت على مختلف مشاريع التقارير، وعلى رأسها مشروع التقرير السنوي لـ 2015 حول وضعية حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم، وسياسة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، وزيارة مماثلة لبروكسيل للتباحث حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ومناقشة سبل تعزيز التعاون الثنائي بين المؤسستين التشريعتين.

أما بخصوص الانفتاح على المحيط والشراكة، فقد كثف مجلس المستشارين أنشطته خلال هذه الفترة مع مختلف المؤسسات وعلى رأسها: مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما فتح المجلس أوراها مع كل من المنظمة العالمية للهجرة، ومؤسسة كونراد أديناور، وبرنامج دعم اتفاقية الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي في إطار خلق آلية التوأمة المؤسسية.

كما واصل مجلس المستشارين تنظيم عدد من الفعاليات الحوارية بغرض التداول والتناظر بشأن بعض القضايا الوثيقة الصلة بمهام المجلس أو المرتبطة بالالتزامات الدولية للمملكة المغربية، حيث شهدت هذه الفترة تنظيم ندوة برلمانية غير مسبوقة حول موضوع «ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية» بشراكة مع «مؤسسة وستمنستر للديمقراطية» و«معهد غرائثام للأبحاث حول المناخ والبيئة»، انكبت على تدارس العديد من القضايا المتعلقة بنتائج مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية كوب22 من قبيل تدعيم قدرات التخفيف والتكيف وتحقيق التمويل الملائم وتعزيز ونقل التكنولوجيا وإعمال الشفافية والمساءلة، وخلصت إلى إعداد «مشروع المخطط البرلماني لملائمة التشريعات الوطنية مع اتفاق باريس» كمساهمة من البرلمان المغربي بمجلسيه في الجهود البرلماني الدولي الرامي إلى الرقي بالممارسة البرلمانية الوطنية في مجال تحيين وملاءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة بتغيرات المناخ.

وفي سياق متصل وإقتناعا من مجلس المستشارين بترباط أعمال مقتضيات باريس مع الأهداف الـ17 للتنمية المستدامة لعام 2030، عمل على تنظيم يوم دراسي حول أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمعية المندوبية السامية للتخطيط وبتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومؤسسة «وستمنستر للديمقراطية»، التي وقع معها مجلس المستشارين بالمناسبة اتفاقية للشراكة والتعاون.

ومن بين مخرجات هذا اللقاء، صياغة تقرير تركيبي استعرض مداخلات اليوم الدراسي والنقاشات التي جرت فيه من حيث المكتسبات ذات الطابع المنهجي والمعياري ومكتسبات أخرى متعلقة بالسياسات العمومية، تشكل أساسا يمكن الانطلاق منه لبناء إطار متكامل لإعمال أدوار البرلمان في تتبع تنفيذ وتقييم أعمال أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك تكييف السياسات العمومية القطاعية والأفقية والتربائية، لجعلها محققة لأهداف التنمية المستدامة وإجراء المراجعات القانونية التي يتطلبها ذلك.

وقد افتتح مجلس المستشارين دورة أبريل من السنة التشريعية 2016-2017 أيضا في سياق التحضيرات الجارية لاستكمال إجراءات انضمام المملكة المغربية إلى مؤسسات الاتحاد الإفريقي، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، لاسيما تلك المعبر عنها في الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال منتدى «كرانس مونتان» بتاريخ 17 مارس 2017 بمدينة الداخلة، بأن «تحقيق النهضة الإفريقية المنشودة، يبقى رهينا بمدى ثقتنا في نفسنا، وبالاعتماد على مؤهلاتنا وقدراتنا الذاتية، واستغلالها على أحسن وجه، في إطار تعاون جنوب جنوب مريح، وشراكة استراتيجية وتضامنية بين دول الجنوب.

وإننا لوائقون من كسب هذه الرهانات. إفريقيقا اليوم، يحكمها جيل جديد من القادة البراغماتيين، المتحررين من العقد الإيديولوجية، التي عفا عنها الزمن. هؤلاء القادة الذين يعملون، بكل غيرة وطنية ومسؤولية عالية، من أجل استقرار بلدانهم، وضمان انفتاحها السياسي، وتنميتها الاقتصادية، وتقديمها الاجتماعي» (انتهى النطق الملكي).

واستعدادا لرفع التحديات المترتبة عن عودة المملكة المغربية إلى الأسرة الإفريقية، وبعد استكمال تأسيس مجموعات برلمانية جديدة للصدافة مع البرلمانات الوطنية الإفريقية، بادر مجلس المستشارين إلى فتح ورش استكشاف السبل والآليات الكفيلة بتقوية الحضور الدبلوماسي للمجلس على المستوى الإفريقي، من خلال عقد سلسلة ندوات وورشات عمل موضوعاتية حول القضايا والرهنانات ذات الصلة، وعلى رأسها ندوة برلمانية في موضوع «الحضور الدبلوماسي للمغرب في القارة الإفريقية».

المحور الاول:  
الاحداث والمحفطات البارزة  
في الانشطة الدبلوماسية  
للسنة التشريعية 2016 - 2017



### زيارة نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين ورئيسة مجلس الشيوخ لبلادنا

فتحت هذه الزيارة آفاقا واعدة في مسلسل التعاون بين البلدين والمؤسستين البرلمانتين، حيث توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الأرجنتيني.

### زيارة السيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ البرازيلي والرئيس الأسبق للجمهورية لبلادنا

تم الاتفاق خلال الزيارة على إحداث لجنة مشتركة بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ البرازيلي، لمواكبة التعاون بين حكومتي البلدين في مختلف المجالات.

### زيارة عمل لرئيس مجلس المستشارين إلى اليابان

توجت الزيارة بالاتفاق على إحداث «منتدى برلماني بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس المستشارين الياباني»، سينظم مجلس المستشارين أول نسخة منه بالرباط.

### زيارة عمل لرئيس مجلس المستشارين إلى فنلندا

شكلت الزيارة التي قام بها السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، إلى جمهورية فنلندا بدعوة من رئيسة البرلمان الفنلندي من 08 إلى 10 مارس 2017، حدثا استثنائيا في إطار تنوع الشراكات مع مختلف الدول، لا سيما دول شمال أوروبا، وقد حظي خلال هذه الزيارة بشرف استقبال من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية الفنلندية، وهو ما شكل فرصة هامة للتعريف بالنموذج الديمقراطي المغربي وبفرص الاستثمار المتاحة في ظل الموقع الجيو-استراتيجي الذي تتفرد به بلادنا.

### الزيارة الثانية لجمهورية الشيلي والتي أسهمت بشكل كبير وحاسم في محاصرة تحركات خصوم وحدتنا

الترابية، ذلك أنه لأول مرة بعد ما يناهز عقدين من الزمن، لم يرفع البرلمان الشيلي الملتمس الدوري

### والسنوي لحكومته للاعتراف بـ«الجمهورية الوهمية»

تميزت الزيارة الثانية لجمهورية الشيلي بإجراء مباحثات مثمرة مع السيد وزير الخارجية ونائبه، ولقاء مع السيد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي، توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين المغربي ونظيره الشيلي. كما حظيت هذه الزيارة باستقبال الوفد المغربي من طرف فخامة رئيسة الجمهورية، وتميزت كل هذه اللقاءات بتجديد المسؤولين الشيليين لدعمهم الثابت لقضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وتأكيدهم على عمق الروابط التاريخية التي تجمع بين البلدين، مع التعبير على الإرادة المشتركة للترقي بالعلاقات الثنائية إلى مستوى شراكة إستراتيجية نموذجية بين البلدين. ومجلس المستشارين اليوم أن يعتز بمسار علاقات التعاون والتفاهم مع البرلمان الشيلي، والذي أسهم بشكل كبير بل وحاسم في محاصرة تحركات خصوم الوحدة الترابية للمملكة المغربية، ذلك أنه لأول مرة بعد ما يناهز عقدين من الزمن، لم يرفع البرلمان الشيلي الملتمس الدوري والسنوي لحكومته للاعتراف بـ«الجمهورية الوهمية».

### إفشال مناورات جديدة لأعداء وحدتنا الترابية بالبرلمان الأوروبي والبرلمان الايطالي:

تمكن مجلس المستشارين في إطار مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الايطالية، من التصدي لمناورات أعداء وحدتنا الترابية داخل البرلمان الايطالي، ومن إفشال مناورات جديدة بالبرلمان الأوروبي من خلال إسقاط التعديلات المناوئة بشأن «مشروع التقرير حول توصية البرلمان الأوروبي للمجلس بخصوص الدورة 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة» خلال الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي بstrasbourg في شهر يوليوز 2017.

### الانفتاح على التجمعات النقابية واختراق منطقة أمريكا اللاتينية

تميزت هذه الفترة بمشاركة مجلس المستشارين في المؤتمر التأسيسي لمنظمة «البدل الديمقراطي للأمريكتين» Democratica de las Américas Alternativa في إطار الانفتاح على التجمعات النقابية القارية والدولية، انسجاما مع المخطط الاستراتيجي لمجلس المستشارين الرامي إلى إبراز مكونات وخصوصيات السوسيو-اقتصادية، وتعزيز التواجد في أمريكا الجنوبية، وهو ما تجلى كذلك في المبادرة إلى تقديم طلب الانضمام للشبكة البرلمانية للأمريكتين PARLAMERICAS.

### اعتماد مجلس المستشارين للاستراتيجية الخاصة بإفريقيا

#### والمشاركة الأولى في أشغال برلمان عموم إفريقيا

على مستوى العلاقات مع برلمانات الدول الإفريقية الصديقة، فإضافة إلى احتضان التظاهرات الإفريقية، تميزت هذه الفترة بزيارة السيد رئيس مجلس الشيوخ الرواندي لبلادنا، تخللتها مباحثات ثنائية ولقاءات مع مسؤولين في الحكومة والمؤسسات الدستورية الوطنية، توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلسي البلدين؛ فضلا عن تفعيل مجموعات التعاون والصداقة مع مختلف الدول، وإحداث مجموعات على مستوى إفريقيا في إطار تنزيل المخطط الاستراتيجي الخاص بالقارة الإفريقية. كما عرفت هذه الفترة المشاركة الأولى في دورات برلمان عموم إفريقيا كمواكبة من مجلس المستشارين لعودة المملكة المغربية للاتحاد الإفريقي. بالإضافة للزيارة الهامة التي قام بها لبلادنا كل من رئيس برلمان عموم إفريقيا، ورئيس مجلس الشيوخ بجمهورية نيجيريا الفيدرالية، ورئيس مجلس الشيوخ المالغاشي

### تنظيم ندوة حول موضوع: «مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في البحر الأبيض المتوسط: أي تعاون بين

#### الضفتين؟ (المغرب نموذجا)» في إطار زيارة وفد عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لمجموعة

#### الحوار 5+5 لبلادنا

تم تنظيم ندوة حول موضوع: «مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في البحر الأبيض المتوسط: أي تعاون بين الضفتين؟ (المغرب نموذجا)» في إطار زيارة وفد عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لمجموعة الحوار 5+5 لبلادنا للوقوف على التجربة المغربية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، باعتبارها نموذجا عرف نجاحا كبيرا وإشعاعا إقليميا ودوليا، وبالمجهودات التي بذلتها بلادنا في ما يخص تجديد الحقل الديني ودوره في مكافحة التطرف العنيف.

### تقوية التعاون مع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

اندرجت زيارة رئيسة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لبلادنا في سياق الدينامية المتميزة لعلاقات التعاون القائمة بين مجلس المستشارين والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لاسيما وأن البرلمان المغربي يحظى بوضع «شريك من أجل التعاون» لدى هذه المنظمة، وأيضا مواكبة لعلاقات التعاون التي تجمع المملكة المغربية بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجالات الأمن والهجرة ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.

### تكثيف الشراكة وإبرام المزيد من مذكرات التفاهم مع المجالس المماثلة

عرفت هذه الفترة التوقيع على 4 مذكرات تفاهم مع دول هامة بالنسبة للمملكة المغربية، وهي رواند، ومدغشقر، والشيلي، والارجنتين.

### تفعيل قوي لمجموعات الصداقة واحداث مجموعات جديدة

تميزت هذه الفترة على مستوى تفعيل مجموعات الصداقة، باستكمال تشكيل لوائح مجموعات الصداقة والتعاون مع برلمانات المجالس المماثلة، وأيضا تفعيل وإحداث مجموعات تعاون وصداقة مع برلمانات الدول الإفريقية، وعلى رأسهم: زيارة عمل مجموعة الصداقة المغربية-الأوروبية لبروكسيل وستراسبورغ لتقوية سبل تعزيز التعاون الثنائي بين المؤسستين التشريعتين، والمائدة المستديرة حول موضوع: «جهات المغرب وفرنسا، نحو جيل جديد من التعاون اللامركزي» المنظمة من طرف مجموعة التعاون والصداقة بين مجلس الشيوخ الفرنسي ومجلس المستشارين المغربي، وزيارة عمل لوفد مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية-العمانية لسلطنة عمان، وزيارة عمل لوفد مجموعة الصداقة البرلمانية الموزبية-النيجيرية، وزيارة عمل لوفد مجموعة التعاون والصداقة المغربية-الاطالية للبرلمان الايطالي، وزيارات العمل لبلادنا لكل من رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الشيلية-المغربية، ورئيس مجموعة الصداقة البيروفية-المغربية، ورئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الإيطالية-المغربية.

### ترأس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي

جاء هذا التتويج اعترافا بالجهود التي تبذلها المملكة المغربية من أجل تطوير التعاون والتنمية في القارة الإفريقية في إطار تكامل إقليمي حيوي وشراكة جنوب- جنوب فعالة وتضامنية، وعمل تشاركي ينطلق من منظور استراتيجي متجدد ومتكامل حدده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في أكثر من مناسبة.





المدور الثاني:  
الزيارات الرسمية، الاستقبالات  
ولقاءات العمل والمجاملات



## الزيارات الرسمية، الاستقبالات ولقاءات العمل والمجاملة

### الزيارات الرسمية للسيد حكيم بن شماس رئيس مجلس المستشارين إلى الخارج

- زيارة عمل إلى جمهورية الشيلي (مجلس النواب)
- زيارة عمل إلى جمهورية الشيلي (مجلس الشيوخ)
- زيارة عمل إلى جمهورية فنلندا
- زيارة عمل إلى اليابان

### الزيارات الرسمية للوفود الاجنبية لبلادنا

- رئيسة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، السيدة Christine Muttonen
- رئيس مجلس الشيوخ الملغاشي، السيد Honoré Rakotomanana
- رئيس مجلس الشيوخ الرواندي، السيد Bernard Makuza
- رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية نيجيريا الفيدرالية، السيد أبو بكر بوكالا ساراي
- رئيس مجلس المستشارين الياباني، السيد Date Chuichi
- رئيسة مجلس الشيوخ الأرجنتين، نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين، السيدة Gabriela Michetti
- رئيس مجلس النواب الشيلي، السيد Andrade Osvaldo Lara
- رئيس لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ البرازيلي، الرئيس السابق للجمهورية السيد De Mello Fernando Collor
- رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن بمجلس الشيوخ التشيكي، السيد Frantisek Bublan
- وفد برلماني عن المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى والكريبي، وممثلين عن برلمان جمهورية غواتيمالا ومجلس الشيوخ بجمهورية الدومينيكان
- رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الشيلية المغربية، السيدة Claudia Andrea Nogueira Fernandez
- وفد برلماني عن جمهورية البيرو، يضم كلامن السيد Rolando Réategui Flores، رئيس لجنة العلاقات الخارجية ببرلمان البيرو، والسيد Juan Carlos del Aguila Cardena، رئيس مجموعة الصداقة البيروفية المغربية.
- رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الإيطالية المغربية، السيدة Cimbro Eleonora


### الاستقبالات ولقاءات العمل والمجاملة

- رئيس مجلس الولايات السوداني، السيد عمر آدم ونيس
- رئيس مجلس الشيوخ الكامروني، السيد Niat Njifenji Marcel
- رئيس مجلس الشيوخ البوروندي، السيد Révérien Ndikuriyo

- رئيس مجلس الشيوخ الرواندي، السيد Bernard Makuza
- رئيس برلمان عموم إفريقيا، السيد Roger Nkodo Dang
- الرئيسة الشريكة للجنة البرلمانية المشتركة الأوروبية المغربية، السيدة Ines Ayala Sender
- رئيس البرلمان العربي، الدكتور مشعل بن فهم السلمي
- رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد صابر شودي
- رئيسة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، السيدة Christine Muttonen
- رئيس مجلس الشيوخ النيجيري، السيد أبو بكر بوكالا ساراكي
- رئيس مجلس النواب الشيلي، السيد Andrade Osvaldo Lara
- رئيس مجلس الشيوخ الملغاشي، السيد Honoré Rakotomanana
- نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين ورئيسة مجلس الشيوخ الأرجنتيني، السيدة Gabriela Michetti
- نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية فيتنام الاشتراكية، السيد Phung Quoc Hien
- نائب رئيس المجلس الفدرالي لجمهورية روسيا الاتحادية، السيد Lilyas Uumakhanov
- رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن بمجلس الشيوخ التشيكي، السيد Frantisek Bublan
- رئيس لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ البرازيلي، الرئيس السابق للجمهورية السيد De Mello Fernando Collor
- وفد برلماني عن جمهوريتي الأرجنتين والبراغواي
- وفد عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، يمثلون دول مجموعة الحوار 5+5
- وفد برلماني من جمهورية النيجر
- رئيسة لجنة العلاقات الخارجية والاندماج الافريقي ببرلمان جمهورية مالي، السيدة Toure Diallo Aïssata
- وفد عن المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى والكرائيي، وممثلين عن برلمان جمهورية غواتيمالا ومجلس الشيوخ بجمهورية الدومينيكان
- وفد برلماني عن جمهورية البيرو، يضم كلا من السيد Rolando Réategui Flores، رئيس لجنة العلاقات الخارجية ببرلمان البيرو، والسيد Juan Carlos del Aguila Cardenas رئيس مجموعة الصداقة البيروفية المغربية
- وفد عن الجمعية الوطنية الكبرى بتركيا يرأسه السيد علي أرجوشكون، رئيس الشعبة التركية في نفس الجمعية
- وفد عن مجلس الشيوخ الإيطالي برئاسة السيد Paolo Corsini، نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية
- وفد عن مجموعة الصداقة البرلمانية الإيطالية المغربية، برئاسة السيد Nicola Craci
- رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الإيطالية- المغربية، السيدة Cimbri Eleonora

- رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الشيلية المغربية، السيدة Claudia Andrea Nogueira Fernandez
- وزير الاتصال ونائب الوزير الأول بجمهورية الصين الشعبية، السيد Leo Chipao
- المدير التنفيذي لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية، السيد Anthony Smith، مرفوقا بمديرة برامج المؤسسة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وأسيا، السيدة دينا ملحم
- وفد عن الهيئة التنفيذية لرابطة برلمانيون لأجل القدس»، برئاسة السيد حميد الأحمر (رئيس الرابطة)
- وفد عن اللجنة الدولية للحقوقيين، برئاسة السيدة Martine COMTE
- وفد عن مجلس الشورى الإدارية للقضاء بسلطنة عمان برئاسة فضيلة الشيخ إسحاق بن أحمد ناصر البوسعيدي، رئيس المحكمة العليا، نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس مجلس الشؤون الإدارية للقضاء
- رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة بالمغرب، السيدة Ana Fonseca
- الأمين العام للإتحاد العربي للثقافات، السيد مصطفى التليلي
- وفد عن اتحاد كتاب الصين الشعبية برئاسة السيد Zgang Ping، وبحضور أعضاء من اتحاد كتاب المغرب برئاسة السيد عبد الرحيم العلام
- سفير دولة الكويت لدى المملكة المغربية، السيد عبد اللطيف علي اليحيا
- سفير جمهورية غواتيمالا لدى المملكة المغربية، السيد Jacobo Cuyun Salguero
- سفير جمهورية البرازيل لدى المملكة المغربية، السيد José Humberto De Brito Cruz
- سفير روسيا الفيدرالية لدى المملكة المغربية، السيد Valery Vorobiev
- سفير اليابان لدى المملكة المغربية، السيد Takuji Hanatani
- سفيرة جمهورية رومانيا لدى المملكة المغربية، السيدة Daniela-Brîndusa Bazavan
- سفيرة جمهورية الأرجنتين لدى المملكة المغربية، السيدة Maria Fernanda Canas
- سفير جمهورية الصين الشعبية لدى المملكة المغربية، السيد SUN Shuzhong





المحور الثالث:  
مشاركات وفود مجلس المستشارين  
في التظاهرات الدولية



### مشاركات وفود مجلس المستشارين في التظاهرات الدولية

#### قطب الشؤون الدولية والأمريكية والاسيوية والاقويانوس

- الدورة 135 للاتحاد البرلماني الدولي
- المؤتمر الدولي الخامس للجان البرلمانية القانونية حول موضوع: «السياسة، الاقتصاد وحقوق الإنسان»
- الدورة السنوية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال أطلسي
- ملتقى موظفي البرلمانات الفرنكفونية
- مؤتمر حول توحيد الاهداف بشأن أهداف التنمية المستدامة بشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي
- ورشة عمل اقليمية للبرلمانات بشأن التحديات التي تعرفها الاستجابة الوقائية للعدالة الجنائية للتطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب
- جلسة الاستماع السنوية للأمم المتحدة
- الزيارة الميدانية لشبكة النواب البرلمانيين المعنية بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي
- الاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الدورة ال61 للجنة وضعية المرأة، المنظم بالتعاون مع الأمم المتحدة
- أشغال الدورة 34 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة
- دورة تدريبية حول تقييم السياسات العمومية
- الندوة 94 «روز الروت» التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال أطلسي
- الدورة 136 للاتحاد البرلماني الدولي
- اجتماع حول حصيلة تقييم البرلمانات الوطنية لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب
- الندوة البرلمانية السنوية حول «دور البرلمان في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة»
- الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي
- جلسة عمل للإطلاع على الممارسات الفضلى المتعلقة ببرنامج المساعدة البرلمانية
- أشغال المؤتمر التأسيسي لمنظمة Alternativa Democratica de las Américas

#### قطب الشؤون الأوروبية والمسلسلات المتوسطة


- الاجتماع المشترك للجمعية البرلمانية للبحر المتوسط والمجلس الاوروي لحقوق الانسان
- اجتماع اللجنة الدائمة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- منتدى لشبونة التابع لمجلس أوروبا تحت شعار: «الهجرة وحقوق الإنسان: كيفية تنظيم استجابة جماعية وفعالة»

- أشغال البرلمان الأوروبي
- الاجتماع السادس رفيع المستوى لبرلمانات الدول الاعضاء في الحوار 5+5
- لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- المرحلة الأولى من الدورة العادية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- الدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا
- الدورة 11 للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
- لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- ندوة حول دور البرلمانات في تقييم السياسات العمومية
- لجنة القضايا السياسية والديمقراطية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- مهمتان للبرلمان الأوروبي بكل من ستراسبورغ وبروكسيل من أجل إجراء الاتصالات واللقاء الضرورية مع البرلمانيين الأوروبيين من مختلف الفرق السياسية بالبرلمان الأوروبي قصد توضيح الموقف المغربي وتقديم الدفوعات بخصوص التعديلات المعادية لوحدتنا الترابية المقدمة بشأن مشروع «التقرير السنوي 2015 حول وضعية حقوق الإنسان في العالم وسياسة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال» و«التقرير حول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في مجال الدفاع».
- اجتماع اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية
- الدورة 32 لمؤتمر السلطات المحلية والجهوية التابع لمجلس أوروبا
- المرحلة الثانية من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- القمة الرابعة للرؤساء والدورة 13 للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط
- لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- الدورة السنوية السادسة والعشرين للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا
- أشغال منتدى لشبونة 2017 حول «ربط الناس: إدارة الهجرة، منع الشعبوية، بناء مجتمعات شاملة وتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب»
- دورة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
- أشغال المرحلة الثالثة من الدورة العادية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- أشغال الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا
- الدورة 63 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي
- المؤتمر الدولي حول إطلاق شبكة البرلمانيين حول «الشتات»

قطب الشؤون العربية والافريقية

- اللقاء التشاوري لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي
- المؤتمر الإقليمي تحت عنوان: «نحو اتفاقية عربية لمناهضة العنف ضد المرأة»
- حدث إطلاق الشق الخاص بالشرق الاوسط وشمال افريقيا لشبكة البرلمانين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي
- القمة العالمية لرئيسات البرلمانات تحت شعار «متحدون لصياغة المستقبل»
- الدورات الاربع للبرلمان العربي
- الدورة الثانية عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي
- المؤتمر الدولي السادس لدعم الشعب الفلسطيني
- المجموعة الخاصة لدول حوض المتوسط والشرق الأوسط
- الدورة الافتتاحية للدورة العادية الرابعة لبرلمان عموم افريقيا
- أشغال الدورة العادية الرابعة لبرلمان عموم افريقيا
- اللقاء التشاوري لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي والاجتماع الحادي عشر لمجلسها
- الندوة البرلمانية حول حماية الحقوق والاستقلالية الاقتصادية للنساء في إطار أهداف التنمية المستدامة
- المؤتمر القاري حول موضوع: «إشكالية الاندماج السوسيو اقتصادي بالقارة الافريقية: دور برلمان عموم إفريقيا»
- المؤتمر السنوي لرؤساء البرلمانات الإفريقية





المحور الرابع:  
احتضان وتنظيم التظاهرات الدولية  
من طرف البرلمان المغربي



## احتضان وتنظيم التظاهرات الدولية من طرف البرلمان المغربي

- الدورة 69 للجنة التنفيذية والمؤتمر 39 للاتحاد البرلماني الإفريقي
- اللقاء التشاوري للبرلمانات الافريقية حول كوب22
- اللقاء التنسيقي للبرلمانات الفرونكوفونية حول كوب22
- الاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية كوب22
- ندوة برلمانية حول «ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية»
- ندوة حول «مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في البحر الأبيض المتوسط: أي تعاون بين الضفتين؟ (المغرب نموذجا)» في إطار زيارة وفد عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لمجموعة الحوار 5+5 للوقوف على التجربة المغربية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، باعتبارها نموذجا عرف نجاحا كبيرا وإشعاعا إقليميا ودوليا، وبالمجهودات التي بذلتها بلادنا في ما يخص تجديد الحقل الديني ودوره في محاربة التطرف العنيف.
- النسخة الثانية من المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية
- المؤتمر 24 للاتحاد البرلماني العربي
- يوم دراسي حول موضوع: «العلاقات بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية» بتعاون مع مؤسسة غابرييل غارسيا ماركيث
- الدورة 70 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي
- المؤتمر العاشر لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي والاجتماع الحادي عشر لمجلسها
- المؤتمر البرلماني الدولي رفيع المستوى حول «تسهيل التجارة والاستثمارات في منطقة المتوسط والقارة الإفريقية» بشراكة مع الجمعية البرلمانية المتوسطية والمنظمة العالمية للتجارة



المحور الخامس:  
تموقع مجلس المستشارين  
داخل الاتحادات والجمعيات البرلمانية  
الجهوية والقارية والدولية  
وعلاقاته الثابتة في إطار الشراكات  
المؤسسية والمنظماتية والمنتديات



1. الشعب الوطنية الدائمة

• قطب الشؤون العربية والافريقية

العضوية/الصفة	المنظمة البرلمانية
عضو دائم	الاتحاد البرلماني العربي
عضو دائم	اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
عضو دائم	البرلمان العربي
عضو دائم	الاتحاد البرلماني الإفريقي
عضو دائم	رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي
عضو دائم	مجلس الشورى المغربي
في انتظار الترسيم	برلمان عموم افريقيا

• قطب الشؤون الأوروبية والمسلسلات المتوسطة

العضوية/الصفة	المنظمة البرلمانية
شريك من أجل الديمقراطية	الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا
لجنة مشتركة بين البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي	اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية
عضو دائم	الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط
عضو دائم	الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
شريك متوسطي	الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال أطلسي
شريك من أجل التعاون	الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

• قطب الشؤون الأمريكية والاسيوية والاقويانوس

العضوية/الصفة	المنظمة البرلمانية
عضو ملاحظ	منتدى رئيسات ورؤساء المؤسسات التشريعية بأمريكا الوسطى ودول الكاريبي
عضو ملاحظ دائم	برلمان أمريكا الوسطى
في انتظار الحصول على العضوية كملاحظ	الشبكة البرلمانية للأمريكيتين PARLAMERICAS.

• قطب الشؤون الدولية

العضوية/الصفة	المنظمة البرلمانية
عضو دائم	الاتحاد البرلماني الدولي
عضو دائم	الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية

### 2. المنظمات البرلمانية الموضوعاتية التي يشارك فيها مجلس المستشارين بدون شعبة وطنية دائمة

- المنتدى العالمي لحقوق الانسان
- المنتدى العالمي الاجتماعي
- جلسة الاستماع البرلمانية بالأمم المتحدة
- الاجتماع البرلماني السنوي حول المرأة
- الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية
- الاجتماع البرلماني حول المنظمة العالمية للتجارة
- المؤتمر العالمي حول البرلمان الالكتروني
- المؤتمر العالمي للبرلمانيين ضد الرشوة
- المنظمة البرلمانية العالمية لمكافحة الفساد
- منتدى كرونسمونتانا
- قمة كازان (منتدى رجال الأعمال العرب والروس)
- المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون
- برنامج الأمم المتحدة للإسكان
- الجمع الاستشاري للبرلمانيين من أجل المحكمة الجنائية الدولية وقواعد القانون

### 3. مجموعات الصداقة والتعاون (حسب الثنائية والأحادية المجلسية)

#### قطب الشؤون العربية والافريقية

- الدول بنظام الغرفة الواحدة:
- السعودية، الإمارات، قطر، فلسطين، الكويت، مصر، تونس، الطوغو، كوت ديفوار، السينغال.

#### الدول بنظام الثنائية البرلمانية:

- البحرين، السودان، اليمن، موريتانيا، الجزائر، سلطنة عمان، الأردن، الغابون، ناميبيا، الكونغو، جنوب إفريقيا، نيجيريا، ليبيريا، غينيا الاستوائية، كينيا، مدغشقر، رواندا، بوروندي، سوازيلاندا.
- قطب الشؤون الأوروبية والمسلسلات المتوسطة

### الدول بنظام الغرفة الواحدة:

• أوكرانيا، البرتغال، كرواتيا، فلندا.

• الدول بنظام الثنائية البرلمانية:

• إسبانيا، سويسرا، إيطاليا، بولندا، بلجيكا، ألمانيا، روسيا، إيرلندا، سلوفينيا، هولندا، فرنسا، النمسا، بريطانيا، رومانيا.

### قطب الشؤون الأمريكية والاسيوية والاقبانبوس

• الدول بنظام الغرفة الواحدة:

• فنزويلا، الدومينيكا، تركيا، البيرو، الصين، التايلاند

### الدول بنظام الثنائية البرلمانية:

• الشيلي، الأرجنتين، كولومبيا، البرازيل، المكسيك، كندا، ماليزيا، باكستان، الفيليبين، كازاخستان، اليابان، الهند،

\*أستراليا/نيوزيلندا.

## 4. الاتفاقيات الثنائية بين مجلس المستشارين/البرلمان المغربي والبرلمانات الوطنية والمنظمات الدولية

### أ- الشراكات الثنائية

- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الإسباني ؛
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الفرنسي ؛
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي والمجلس الفدرالي الروسي ؛
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي والبوندسرات الألماني ؛
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ البوروندي ؛
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الرواندي ؛
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الملغاشي ؛
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الأرجنتيني ؛
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الشيلي ؛
- مذكرة تفاهم مع مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية Westminster Foundation for Democracy ؛
- اتفاقية تعاون مع مؤسسة Konrad Adenauer ؛
- اتفاقية مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ؛

- برنامج تعاون بين البرلمان المغربي وبرنامج دعم اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي؛
- برنامج العمل الثلاثي المغرب - الاتحاد الأوروبي - مجلس أوروبا تحت عنوان: « أولويات المغرب في إطار التعاون مع دول الجوار» ؛
- اتفاقيات تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمانات أمريكا الوسطى والكرائبي:
- اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان الميكسيك
- اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان الدومينيكان
- اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان نيكاراغوا
- اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان الهندوراس
- اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان كوستاريكا
- اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان بيليز
- مذكرة تفاهم مع الجمعية التشريعية لجمهورية السلفادور

### ب - الشراكات المنتدياتية

- المنتدى البرلماني المغربي الفرنسي
- المنتدى البرلماني المغربي الاسباني
- المنتدى البرلماني المغربي الياباني

### ج - الشراكات المنظماتية

- «الشراكة من أجل الديمقراطية» لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والبرنامج الثلاثي المغرب - الاتحاد الأوروبي - مجلس أوروبا تحت عنوان: « أولويات المغرب في إطار التعاون مع دول الجوار»
- الشراكة مع البرلمان الاوروبي من خلال اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية
- «الشراكة من أجل التعاون» لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا
- «الشراكة المتوسطية» لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال أطلسي

مداخلات رئيس مجلس المستشارين،  
السيد حكيم بن شحات  
في اللوات والمؤتمرات الاقليمية  
والقارية والدولية



مداخلة السيد حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين حول « دور البرلمان في الاستجابة الفورية  
عندما تنذر انتهاكات حقوق الإنسان بحدوث نزاع»

جنيف، 23-27 أكتوبر 2016

السيد الرئيس،

السيدات والسادة البرلمانيين،

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في بداية هذه المداخلة التنويه بهذه المبادرة وبالاهتمام المتواصل لاتحادنا البرلماني بقضايا حقوق الإنسان، وأود وأنا بصدد تقديم وجهة نظر الشعبة البرلمانية المغربية بخصوص هذا الموضوع أن أثير الانتباه من الناحية المنهجية إلى أن الموضوع نفسه يقع على تقاطع الأدوار الدستورية والسياسية للبرلمانات والتدخل الوقائي والاستباقي للحماية من انتهاكات حقوق الإنسان بوصف هذا التدخل عاملا وقائيا من النزاعات.

وبطرح الإشكالية من هذا المنظور، فإن إحدى أطر القراءة الأكثر فعالية لتقديم عناصر إجابة عنها تتمثل في استحضار الخصائص الخمس للمبادئ الديمقراطية للبرلمانات كما حددها الاتحاد البرلماني الدولي وهي: التمثيلية بأبعادها التعددية، والشفافية، والولوجية، والمساءلة والفعالية. وتمثل هذه الخصائص من منظورنا قاسما مشتركا بين البرلمانات وعابرة لتعدد وتنوع اختصاصاتها ووظائفها الدستورية.

كما ينبغي استحضار ما اعتمده الجمعية البرلمانية للاتحاد البرلماني الدولي من قرارات تتعلق بالاستجابة الوقائية والاستباقية للبرلمانات في حالات انتهاك حقوق الإنسان المؤدية إلى النزاعات، ويمكن في هذا الصدد التذكير ببعض القرارات التي همت على سبيل المثال لا الحصر، مكافحة الإرهاب من منظور الديمقراطية وحقوق الإنسان، وموضوع السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من منظور حقوق الإنسان، وكذا مكافحة الاتجار بالبشر ومعاداة الأجانب، بوصفها إحدى مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان.

غير أن إحدى القرارات الأكثر أهمية من حيث تقديمها لعناصر منظور متكامل لدور البرلمان في الاستجابة بسرعة عندما تنذر انتهاكات حقوق الإنسان بحدوث نزاع، يبقى قرار الجمعية البرلمانية 110 للاتحاد البرلماني الدولي بتاريخ 23 أبريل 2004 حول تعميق الديمقراطية البرلمانية من أجل حماية حقوق الإنسان وتشجيع المصالحة بين الشعوب والشراكات بين الأمم.

وجدير بالذكر، أن تصدير دستور بلادنا الذي يشكل جزءا لا يتجزأ منه، يكرس التزام الدولة المغربية ب «حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما؛ مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها

للتجزيء؛» وكذا «جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.» ومن البديهي أن هذه الالتزامات تحملها مختلف السلط الدستورية في ممارسة مختلف وظائفها ومهامها الدستورية، بما في ذلك البرلمان الذي أناط به الفصل 70 من الدستور ممارسة السلطة التشريعية والتصويت على القوانين ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية. ويتضح إذن أن مقتضيات الدستور ترسي أساسا معياريا لممارسة العمل البرلماني في مختلف وظائفه من منظور حقوق الإنسان.

ولقد تم تكريس هذا المنحى في النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان، وعلى سبيل المثال فإن النظام الداخلي لمجلس المستشارين يتضمن مقتضيات خاصة بعلاقة المجلس بمؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية وهي المواد 281 إلى 284 من النظام الداخلي المذكور، والتي تتيح لرئيس مجلس المستشارين، بناء على قرار المكتب أو طلب رئيس فريق أو لجنة دائمة، أن يحيل على المؤسسات والهيئات الدستورية بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، المجلس الوطني لحقوق الإنسان والوسيط، طلب الاستشارة وإبداء الرأي بخصوص مشاريع القوانين أو الاتفاقيات الدولية وكذا مقترحات القوانين المعروضة على المجلس.

وبالنظر إلى أن مهمة حماية حقوق الإنسان تتضمن أيضا الجانب الوقائي، وعلى مستوى العلاقات بين مؤسسات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها والبرلمانات، فتجدر الإشارة إلى أن برلمان بلادنا يعتبر أحد البرلمانات القليلة التي سلكت سبيل مؤسسة هذه العلاقة، ذلك أن مجلسي البرلمان (مجلس النواب ومجلس المستشارين) والمجلس الوطني لحقوق الإنسان قد استندوا، كل في مجال اختصاصه، على النقطتين 20 و 22 من مبادئ بلغراد من أجل توقيع مذكرة تفاهم، بتاريخ 10 ديسمبر 2014، حددت كهدف استراتيجي مشترك لها «التعاون والعمل على اعتبار المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في مجالات التشريع ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية». ويشمل نطاق هذا التعاون مجال حماية حقوق الإنسان سيما عبر أعمال وظائف مراقبة البرلمان لعمل الحكومة.

وبغية تقوية دور البرلمان في هذا المجال، وتبعا للموقع المؤسسي لمجلس المستشارين كغرفة برلمانية تتميز بتعدد التخصصات والتمثيلات الترابية والمهنية والنقابية، وترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين بشأن قضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وأسئلة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، لارتباطها الوثيق بالولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، اعتمد مجلس المستشارين إستراتيجية عمل للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018 تتضمن عددا من الإجراءات الأساسية ذات الصلة المباشرة بالاعتبار الأفقي لمقاربة حقوق الإنسان، ومن بين أهم هذه الإجراءات:

- تقوية الإطار التقني والمؤسسي لدراسة مشاريع ومقترحات القوانين من منظور ملاءمته مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها، وذلك على ضوء الملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا من طرف هيئات المعاهدات وكذا التوصيات الموجهة إلى بلادنا من طرف أصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل؛
- وضع إطار منهجي لاعتبار مقاربة النوع في ممارسة مختلف الأدوار الدستورية لمجلس المستشارين؛

- تنظيم فضاءات للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي لا سيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛
- وضع إطار مؤسسي متكامل لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة في مجال اختصاص المجلس ولاسيما عبر الحق في تقديم العرائض وملتمسات التشريع؛
- إحداث وحدة خاصة بالدعم التقني على مستوى الإدارة البرلمانية في مجال ملاءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الاتفاقية لبلادنا.

وباستقراء التجربة المغربية في تدبير إرث الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان عبر هيئة الإنصاف والمصالحة كآلية للعدالة الانتقالية والتدبير السلمي للنزاعات، يتبين أن انتهاكات حقوق الإنسان غالبا ما تترتب عن نزاعات ذات طبيعة اجتماعية وعدم تلبية مطالب فئات اجتماعية أو فشل آليات الوساطة المجتمعية.

لذا بادرنا إلى اقتراح إطار أوسع للمعالجة وبكيفية استباقية، عبر النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية والانكباب على وضع الإطار التنفيذي لأهداف التنمية المستدامة، في أفق تقديم عناصر أيجابية واضحة على التحديات المتعلقة بالتضامن في كل أبعاده، وإقرار المساواة الفعلية بين الرجال والنساء، وبتوسيع مساحات أعمال قيم الإنصاف وتكافؤ الفرص، وبجعل النمو الاقتصادي في خدمة العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والإدماج ومكافحة الفقر، وكذا بتقوية المكتسبات الوطنية في مجالات الحوار الاجتماعي والديمقراطية التشاركية.

فضلا عما سلف، يجدر التذكير بالإمكانات القانونية المتاحة لمجلسنا وخاصة من حيث مؤسسة آلية خاصة بحقوق الإنسان عبر التنصيب على لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين والتي يتأتى لها دستوريا وقانونيا:

- الدراسة والمصادقة على التشريعات المرتبطة بحقوق الإنسان؛
- تحليل وتقييم السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان؛
- تنظيم ندوات وموائد مستديرة تشارك فيها المؤسسات الوطنية المستقلة ذات الولاية في مجال حقوق الإنسان، وكذا منظمات المجتمع المدني، قصد الخروج بتوصيات واقتراحات لإغناء التشريعات الوطنية وجعلها متلائمة مع المعايير الحقوقية الدولية المصادق عليها من طرف المغرب؛
- توجيه طلبات الرأي عبر رئيس مجلس المستشارين إلى المجالس والمؤسسات الوطنية المستقلة التي تعنى بقضايا حقوق الإنسان.

وبالرغم من كونها لا تتوفر على اختصاص للتحقيق المستقل في القضايا التي يشتهب أنها موضوع خرق لحقوق الإنسان، فإن لها الحق أن تتحرك لاستدعاء الوزير المعني للأجوبة على تساؤلات أعضائها في الموضوع، كما أنها تتوفر على إمكانية القيام بمهام استطلاعية عند الاقتضاء.

إلى جانب هذه الآلية، تتعين الإشارة إلى الصلاحيات الاستطلاعية والتحقيق والتقصي التي تمارسها اللجان النيابية لتقصي الحقائق، التي تتوفر على اختصاصات ضبطية تحت طائلة عقوبات زجرية في حق الممتنعين عن الاستجابة لطلباتها، وناقش تقريرها على مستوى الجلسة العامة، ويحال على القضاء عند الاقتضاء؛ مما يتيح إمكانية حقيقية للإنذار المبكر والتدخل الاستباقي قبل حدوث النزاع أو في حالة خرق حق من حقوق الإنسان.

وفي الختام أود أن أقدم باسم الشعبة المغربية ست توصيات لتعزيز التحمل البرلماني في مجال حماية حقوق الإنسان والوقاية من الانتهاكات:

1. العمل باعتبار تنوع الأنظمة الدستورية واختصاصات البرلمان على إحداث لجان برلمان متخصصة في قضايا حقوق الإنسان تختص برصد وتتبع وضع حقوق الإنسان مع تمكينها من الآليات المؤسسية والتقنية الضرورية للتحري بشأن وضع حقوق الإنسان في إطار أعمال وظيفة المراقبة البرلمانية. كما نوصي بأن تخول لهذه اللجان دراسة وتتبع وتقييم ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع الالتزامات الاتفاقية لكل بلد بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان وكذا الإشراف على التقييم البرلماني للسياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان؛
2. العمل باعتبار تنوع الأنظمة الدستورية واختصاصات البرلمان في أنظمة الثنائية المجلسية على التنسيق بين غرفتي البرلمان فيما يتعلق بعمل اللجان البرلمانية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان؛
3. دعم قدرات الإدارة البرلمانية في مجال آليات الإنذار المسبق *alerte précoce* والتحري والتقرير *reporting* المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؛
4. العمل باعتبار تنوع الأنظمة الدستورية واختصاصات البرلمان على تطوير الأنظمة الداخلية للبرلمان من أجل إحداث منظومة للوساطة والتدخل الاستباقي للبرلمان في الحالات والوضعية التي يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات ممنهجة أو جماعية لحقوق الإنسان؛
5. تعميم أعمال مبادئ بلغراد حول العلاقة بين البرلمان الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، عبر آليات مؤسسية ملائمة تبعا للنظام الدستوري لكل بلد بما يضمن تعاوننا مستديما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و البرلمان؛
6. تعبئة المساهمة التقنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وباقي الوكالات الأممية المتخصصة والاتحاد البرلماني الدولي في هذا الصدد.

وشكرا على حسن المتابعة والإصغاء.

كلمة السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين،  
في أشغال الدورة 69 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي،

الرباط، 05 نونبر 2016

السيدة نائبة رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي المحترمة،

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية الإفريقية الشقيقة والصديقة،

السيد نزي كوفي N'ZI Koffi، الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي المحترم،

السيدات والسادة ممثلي المنظمات والاتحادات البرلمانية،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني في مستهل هذه الكلمة أن أرحب بكم جميعا في فعاليات افتتاح أشغال الدورة 69 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي وذلك في إطار فعاليات المؤتمر 39 لرؤساء المجالس البرلمانية المنضوية تحت لواء الاتحاد البرلماني الإفريقي الذي يتشرف البرلمان المغربي باستضافته، متمنيا لكم مقاما طيبا ببلدكم الثاني المغرب، ومتمنيا لأشغالكم التوفيق والسداد.

وأود بهذه المناسبة أن أجدد التنويه بالمبادرات المستمرة التي ما فتئ يقوم بها الاتحاد البرلماني الإفريقي، رئاسة وأعضاء وأمانة عامة، بهدف دعم وتطوير التنسيق والتعاون بين البرلمانات الإفريقية، بما يساعد المؤسسات التشريعية الإفريقية على تحسين أدائها، خصوصا عبر ترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان وتكريس الحكامة الجيدة وتحقيق مستلزمات التنمية المستدامة، لاسيما في هذا المنعطف التاريخي الذي تجتاز فيه قارتنا تحولات عميقة ومتسارعة وتحديات متنامية إن على المستويات السياسية والأمنية أو في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

حضرات السيدات والسادة،

اعتبارا للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة التي تجتازها العديد من البلدان الإفريقية، والتي من سماتها الرئيسية عودة شبح الحروب الأهلية وانتشار التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى تنامي النزاعات العرقية والدينية واتساع رقعة الشبكات الإجرامية المتخصصة في تجارة الأسلحة والمخدرات وتهريب السلع والاتجار في البشر، والتي تغذيها مخلفات «الربيع العربي» في بعض البلدان التي لم تتمكن من تدييره، فإن البلدان الإفريقية مطالبة ببلورة شراكة إستراتيجية إفريقية شاملة ومندمجة على قاعدة تعاون جنوب-جنوب قوامه النفع المشترك.

ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تعزيز البلدان الإفريقية لقدراتها الوطنية وتقوية التنسيق والتعاون والتضامن بينها على المستويات الثنائية وتقوية الاندماج الإقليمي والتعاون البيئي خصوصا في مجالات التعليم والتبادل الاقتصادي والتنسيق الأمني والتشاور المستمر عبر آليات مؤسساتية دائمة.

وضمن سياق اعتماد المنتظم الدولي لخطة جديدة للتنمية المستدامة (ODD)، تأتي أهمية دورنا كبرلمانيين في العمل، من جهة، على سن التشريعات والقوانين الملائمة والكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى، تحفيز حكوماتنا

قصد بلورة سياسات تنموية ناجعة وفعالة بشراكة مع القطاعين العام والخاص وهيآت المجتمع المدني وذلك لتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

وأغتنم الفرصة بهذه المناسبة، لأدعو إلى مشاركة إفريقية مكثفة ومنسقة ضمن فعاليات الاجتماع البرلماني الدولي حول التغيرات المناخية الذي تحتضنه مدينة مراكش يوم 13 نونبر المقبل، والذي سيسبقه اجتماعا تنسيقيا للبرلمانات الإفريقية في الموضوع يوم 12 نونبر.

حضرات السيدات والسادة،

من المؤكد أن قارتنا الإفريقية تتوفر على مؤهلات هائلة كفيلة بتنميتها وجعلها فضاء مشتركا للرفاه الاجتماعي.

ومن المؤكد أيضا، أن قارتنا، قد أصبحت، أكثر من أي وقت مضى، مدعوة إلى الاستثمار في بناء الثقة في أنفسنا وفي قدرتنا الجماعية على تقرير مصائرنا بأنفسنا وصياغة المستقبل الذي يليق بشعبونا. إن القارة الإفريقية تحتاج أيضا إلى بناء الشراكات المدرة للنفعة المتبادل والى الاستثمار في إطلاق ديناميات مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية أكثر من حاجتها لمساعدات إنسانية، وذلك في تساوq مع توطيد مسارات ديمقراطية نظمنا السياسية وتعزيز ديناميات مشاركة المواطنين والمواطنات الأفارقة في صناعة القرارات المرتبطة بحاضر ومستقبل بلدانها.

وجدير بالذكر في هذا السياق، أن المملكة المغربية عبرت دوما عن تشبثها بعمقها الإفريقي باعتباره خيارا لا رجعة فيه، وحرصت على تعميق أواصر التعاون الاستراتيجي المتعدد الأبعاد مع الدول الإفريقية الشقيقة، وفق رؤية استشرافية تقوم على الإيمان المطلق بقدرة قارتنا الإفريقية على تقديم بدائل تنموية انطلاقا من إمكاناتها الذاتية، وذلك عن طريق الاستثمار الأمثل لمبدأ التكامل الهادف إلى تحقيق مداخل الاندماج التنموي في إطار التعاون جنوب - جنوب.

واستحضارا للمتغيرات الجيوسياسية على الصعيد العالمي وما ترتب عنها من موجات التشكيك في القدرة على بناء مجتمع عالمي قوامه العيش المشترك ويسوده السلم والأمن والحرية وتلازمية العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الوحدة الوطنية للدول والتضامن بين الشعوب، يجدر النظر إلى أن اختيار المغرب العودة إلى عائلته الإفريقية، رغم أن غيابه لم يتجاوز حدود الإطار التنظيمي للإتحاد الإفريقي، يأتي كاستجابة لدعوات دول افريقية كانت دائما متشبثة ومؤمنة بالمكانة الطبيعية للمغرب في الفضاء الحضاري والثقافي والمؤسسي الإفريقي من جهة، وكقرار صادر عن كل القوى الحية بالمملكة.

ولابد أيضا من التوقف عند الدلالات السياسية القوية للرسالة الملكية التاريخية الموجهة إلى القمة الإفريقية السابعة والعشرين المنعقدة بالعاصمة كيغالي بشأن قرار عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، حيث أشارت الرسالة الملكية السامية إلى أنه «لا يمكن للمغرب أن يظل خارج أسرته المؤسسية، ولا بد له من استعادة مكانه الطبيعي والشرعي داخل الاتحاد الإفريقي» (انتهى كلام جلالة الملك).

ومن هذا المنطلق، فإننا نجدد بهذه المناسبة دعوة أشقائنا وأصدقائنا في الاتحاد البرلماني الإفريقي، إلى استثمار هذه الفرصة التاريخية المتاحة لشعبونا اليوم، والمتمثلة في انبثاق وعي أفريقي جديد، يعبر عن التطلع، تطلعا الجماعي، إلى كتابة صفحة جديدة في تاريخنا المعاصر، عنوانها الثقة في النفس والعمل الجماعي البناء لتحقيق تطلعات شعبونا في غد أفضل.

وشكرا لكم على حسن الإصغاء.

كلمة السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين،

في افتتاح اشغال المؤتمر 39 لرؤساء برلمانات الاتحاد البرلماني الافريقي،

الرباط، 08 نونبر 2016

حضرات السيدات والسادة،

من حسن الصدف أن مؤتمرا هذا يتزامن مع انطلاق فعاليات مؤتمر الأطراف حول التغيرات المناخية COP22 بمراكش.

وإذا كانت القضايا المطروحة على جدول أعمال مؤتمر COP22 كما تعرفون، تتعلق إجمالا ببحث صيغ مكافحة التحديات المترتبة عن التغيرات المناخية، والتي تتحمل قارتنا الإفريقية، أعباء كبيرة منها، وبحث صيغ تحويل اتفاق باريس إلى إنجازات وأفعال، فإننا في هذا المؤتمر نبحث تحديات إضافية، غير منفصلة عن تحديات وتبعات التغيرات المناخية: تحديات إضافية مرتبطة بهذا الكابوس المخيف المتمثل في تنامي التهديدات الإرهابية، والتحديات المرتبطة بتعثر وتعدد مسارات إشراك المواطنين الأفارقة والشباب على وجه الخصوص، في عمليات صناعة القرار السياسي المرتبطة ببلدانهم.

وإذا أضفنا تحديات أخرى، ليست مطروحة في جدول أعمال هذه الدورة، النزوح، والهجرة، والتوترات و النزاعات، عندئذ ندرك كم هو مزدحم جدول أعمال قارتنا، وكم هي عظيمة وجسيمة المسؤولية التاريخية التي نتحملها. وعودة إلى المواضيع المطروحة على جدول أعمال هذا اليوم، فإنني أنوه بالمواضيع التي وقع الإختيار عليها، وعلينا أن نستحضر، أننا لا ننتقل، في معالجتنا لهذه المواضيع، من الصفر.

بل كإتحاد برلماني إفريقي..... كون بشكل متدرج و تشاركي عناصر رؤية شمولية بشأن مكافحة الإرهاب، سواء على مستوى أسبابه وأعماله وآثاره أو على مستوى سبل ومداخل مكافحته، غير أنه أود التذكير ببعض المداخل الإضافية التي تتكامل مع هذه الرؤية وهي مداخل تتوخى التذكير ببعض العوامل و الأثار البنوية والعميقة للإرهاب.

فالإرهاب ليس فعلا فحسب، لكنه بالأساس نتاج فكر منحرف، ونتاج خطاب يحرض على الكراهية: كراهية للمجتمع والدولة والعصر وفي أحيان كثيرة كراهية حتى للحياة. وبذلك فالإرهاب أساسه فكر متطرف، يقوم على ادعاء مطلق بتملك الحقيقة كاملة، مع رفض كامل لنسبية الحقيقة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ووجبت الإشارة هنا إلى القرار رقم 33/21 بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، و الذي تم اعتماده من قبل مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 30 سبتمبر 2016 وصوتت عليه عشر دول إفريقية منها المغرب، حيث أكد على الدور الهام للتعليم، واحترام التنوع الثقافي، ومنع التمييز ومكافحته، والتشغيل والإدماج بمعناه الواسع، وكذا وضع استراتيجيات تعليمية ملائمة في المساعدة على منع الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب؛ مشددا في نفس الآن على أهمية دور القيادات والمؤسسات الدينية والمجتمعات المحلية و قيادات المجتمع المدني في منع ومكافحة الإرهاب والتطرف ...

وكذا على ضرورة « النظر في وضع آليات لإشراك الشباب في جهود تعزيز ثقافة السلام والعدالة والتنمية البشرية، وتعزيز التسامح الإثني والوطني والديني».

وفي تساوق مع هذه المداخل، يجذر التأكيد على بعض المسلمات التي يتعين أن تنور نقاشنا بشأن مكافحة الإرهاب ودورنا كبرلمانيين، أذكر منها (4 مسلمات):

أن شبخ الإرهاب والتهديدات الإرهابية يمثل تحديا مشتركا، ينبغي أن يظل على الدوام على رأس أولويات العمل المشترك والتكامل البرلماني على الصعيد القاري والدولي؛

أن التدابير الأمنية وإجراءات حفظ النظام هي ضرورة ملحة لا غنى عنها، ولكنها غير كافية، إذ ينبغي أن تتعزز وأن تتوطد أكثر فأكثر، من خلال صياغة ودعم

برامج عملية للوقاية من النزوع الراديكالي المستشري على نطاق واسع، وأن تتعزز أيضا ببرامج لنزع الطابع الراديكالي المتفاهم والأخذ في التصاعد؛

أهمية وضرورة عدم السقوط في الفخ الذي يسعى الإرهابيون جاهدون إلى جرننا إليه، وهو فخ الاستسلام السهل لإغراء التخلي التدريجي عن القيم التي تُشكل

أساس المجتمعات الديمقراطية، خصوصا القيم المرتبطة والمتمحورة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية؛

أن جهود مكافحة الإرهاب واجتثاث بناييعه ينبغي أن تسير في خط متوازي ومتزامن كذلك مع جهود دعم وتعزيز التعاون القاري والدولي من أجل التنمية ومن أجل إبداع وابتكار أجوبة ملموسة لانتظارات قطاعات واسعة من مواطنات ومواطني بلداننا في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وتأسيسا على ما سبق، يتعين من منظورنا المتواضع، استحضار عوامل بنيوية إضافية، تسهم في تغذية البيئة الحاضنة للإرهاب بما في ذلك عوامل العجز على مستوى الحكامة السياسية والاقتصادية وهشاشة أطر الديمقراطية ودولة القانون، ومحدودية تحقق الطابع الفعلي لولوج أوسع فئات المجتمع إلى حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضعف إطار المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى استشعار الحاجة الملحة إلى إدراك المخاطر الجمة، سواء الظاهرة منها أو المستترة، والتي ينطوي عليها الالتقاء والتقاطع الموضوعي الموجود في منطقة الصحراء والساحل، على وجه الخصوص، ما بين الحركات الانفصالية والجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر والتسول بمأسهم وتبييض الأموال وتحويل المساعدات الإنسانية...  
حضرات السيدات والسادة،

إن إدراك بلادنا المبكر لترابط هذه العوامل، هي ما جعلها تبني مقاربة خاصة لمكافحة الإرهاب مرتكزة في آن واحد على الاستراتيجية الأمامية المندمجة في مجال مكافحة الإرهاب، وعلى مفهوم الأمن البشري» كما تم التنصيص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 66-290 بتاريخ 10 سبتمبر 2012 وكذا قرارها رقم 64-291 بتاريخ 16 يوليوز 2010، وكما طوره التقارير المتعددة للأمين العام للأمم المتحدة بهذا الخصوص.

إن هذه المقاربة تقدم بكل تواضع خبرة هامة، نعتقد أنها جديرة بالدراسة وبأن يتم استثمارها على نطاق واسع. والمغرب كما أشار إلى ذلك جلالة الملك في خطاب دكار، ملتزم بوضع خبرته رهن إشارة أشقائه وأصدقائه، ومن ضمن أهم الخبرات والدروس التي تقدمها المقاربة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب، يهمني أن أتوقف عند خبرتين أساسيتين وجوهريتين، تتعلق أولاهما بسياسات إعادة هيكلة الحقل الديني، التي باشرها وبيأشرها المغرب، والتي تقوم أساسا على إعلاء وتسييد قيم التسامح والوسطية والاعتدال. وثانيهما بدعم مساعي الرعاية اللاحقة والمراجعات الإرادية التي ينخرط فيها عدد من المحكومين سابقا في قضايا الإرهاب.

ينضاف إلى ذلك إبداع حلول وطنية وإفريقية بالتعاون مع شركاء المغرب في قارتنا في مجال مكافحة العوامل البنيوية المؤدية إلى الإرهاب، تغطي عدد من المجالات منها دعم الديمقراطية المحلية على مستوى الجماعات الترابية بوصفها إحدى أفضل الضمانات للوقاية من الإرهاب. وفي الوقت الحالي الذي بدأت فيه الجهات بممارسة اختصاصاتها الدستورية والقانونية الجديدة خاصة في مجال الإعداد التشاركي لبرامج التنمية الجهوية يمكن التفاؤل بالأثر الذي سيحدثه هذا الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية على مستوى بعض المناطق القروية وبعض الأحياء المحيطة للمدن، المحددة جغرافيا، التي تعيش بعض الفئات الهشة فيها وضعية تعرضهم إلى مخاطر الانزلاق نحو مشاريع إرهابية أو الالتحاق بجماعات إرهابية.

ولي اليقين أن مسؤولياتنا المشتركة، كبرلمانات، تتجلى في الحرص على مكافحة الإرهاب وإنضاج الشروط التي تمكن الشعوب من أن تنال وأن تحصل على حقها المشروع في الاستقرار، وفي السلم، والتنمية، والديمقراطية، والكرامة. وأن مسؤولياتنا الجماعية هي أن نضع في مقدمة أولوياتنا، وفي تساق تامة مع جهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب، بلورة سياسات من شأنها أن تخفف على الأقل من حالة اللايقين التي أصبحت تخيم على منطقتنا.

واسمحوا لي، حضرات السيدات والسادة، بأن أوصي بإحداث آلية لوضع خارطة طريق برلمانية للتتبع والتنسيق وتبادل الخبرات بين البرلمانات المكونة للاتحاد البرلماني الإفريقي من أجل تفعيل هذه المسؤولية. وتمثل هذه التوصية أجراً للفقرة 21 من قرار الاتحاد البرلماني الإفريقي بعنوان « كفاح البلدان الإفريقية ضد الإرهاب بكل أشكاله من خلال دعم القدرات الوطنية وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال » لسنة 2014.

حضرات السيدات والسادة،

لاشك أن ضمان مشاركة المواطنين، وبشكل خاص فئة الشباب، في صنع القرار، هي إحدى واجبات العمل التي ينبغي المراهنة عليها في مواجهة الإرهاب. ذلك أن الدول التي اعتمدت على الاستفادة من طاقاتها الشابة الضخمة، استطاعت أن تشكل قوة إيجابية في تنمية مجتمعاتها وأن تكون في مصاف الدول المتقدمة والمتطورة، والصورة معكوسة بالنسبة للدول التي أهملت الاستثمار في شبابها حيث جعلت هذا الإمكان البشري معطل ومنتج للإشكالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعدم الاستقرار.

إن مقارنة تمكين الشباب هي مقارنة لتمكين كل الفئات المجتمعية في الوقت نفسه وعلينا أن نعترف حضرات السيدات والسادة، أن البرلمانات التي لا تتجاوب مع انتظارات واهتمامات وتطلعات المجتمع ليست جديرة بحمل هذا الإسم، ومن ثم فإننا معنيون،

كبرلمانات، بالانخراط الفعلي في حماية النشء وبتوفير كل السبل والإمكانات لنجاح السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب، من خلال اعتماد مقاربات أفقية تترجم في إطار سياسات وطنية للشباب، مع ضمان آليات التنسيق اللازمة لتملك قضايا الشباب في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها.

وتشكل خطة التنمية المستدامة للعام 2030 أرضية سانحة وواجهة عمل واعدة للارتقاء بدور البرلمانات في تعزيز مشاركة المواطنين، وعلى رأسهم الشباب، ودفعهم إلى الانخراط في عملية التنمية للمساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه بلداننا، ومن تم الحد من تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب.

وكما لا يخفى عليكم، ونظرا للدور الكبير الذي تضطلع به المؤسسات التشريعية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، شاركت البرلمانات في صياغة هذه الأهداف، من خلال مشاركتها بفعالية في المؤتمرات والتظاهرات العالمية ذات الصلة، وآخرها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 70/1 المتضمن لخطة التنمية المستدامة، والذي كرس دور البرلمانات الوطنية حيث جاء في الفقرة 45 منه أنه « نعتز أيضا بالدور الأساسي الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في كفاءة المساءلة عن فعالية تنفيذ التزاماتنا».

كما أوردت الفقرة 52 من قرار الجمعية العامة البرلمان كمكون قائم الذات في أعمال وتتبع وتنفيذ خطة التنمية المستدامة حيث ورد في الفقرة المذكورة أنه « إذا كانت العبارة الشهيرة "نحن الشعوب" هي فاتحة الميثاق، فإننا "نحن الشعوب" نبدأ اليوم مسيرنا في الطريق الذي يقودنا نحو عام 2030. وسيرافقنا في رحلتنا كل من الحكومات والبرلمانات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، والسلطات المحلية، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني، والأعمال التجارية والقطاع الخاص والأوساط العلمية والأكاديمية والناس قاطبة. وقد تفاعل مع هذه الخطة ملايين الناس الذين سيجعلون منها خطة لهم. فهي خطة الناس وضعت على أيدي الناس لصالح الناس، وهذا في اعتقادنا ما سيكفل لها النجاح. »

طبعاً نحن نعرف ما هي القنوات والآليات الرئيسية التي يمكن من خلالها للبرلمانات ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي تتمثل في تفعيل أدوارها واختصاصاتها المخولة لها، والمتمثلة في التشريع والرقابة والمناقشة واعتماد الميزانيات.

وأود في هذا الصدد التذكير ببعض المحددات المنهجية التي أعتبرها ضرورية لأي مسعى يستهدف أجراً خطة التنمية المستدامة للعام 2030، وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:

الترابط الوثيق بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي؛

استحضار المقاربة التشاركية والمقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان؛

استحضار الالتزامات الدستورية لكل بلد والالتزامات بمقتضى الاتفاقيات الدولية، لاسيما المتعلقة منها بالحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والبيئية وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

وأخيراً استحضار الطابع الأفقي للمساواة بين الجنسين.

واسمحوا لي، قبل أن أنهى كلمتي، بأن أجدد التأكيد على أهمية المبادرات التي يقوم بها الاتحاد البرلماني الإفريقي في دعم وتطوير التنسيق والتعاون بين البرلمانات الإفريقية، بما يساعد المؤسسات التشريعية الإفريقية على تحسين أدائها، خصوصا عبر ترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان وتكريس الحكامة الجيدة وتحقيق مستلزمات التنمية المستدامة، واسمحوا لي كذلك أن أفصح عن أمني في أن تكفل أشغال هذا المؤتمر ببلورة تصور مشترك ومواقف موحدة بشأن المواضيع المطروحة للنقاش وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما أجدد الدعوة، بهذه المناسبة، إلى مشاركة مكثفة ومنسقة ضمن فعاليات الاجتماع البرلماني الإفريقي حول التغيرات المناخية الذي سنعقدته بمدينة مراكش يوم 12 نونبر المقبل، من أجل الخروج برؤية إفريقية موحدة تسهم في إسماع صوت إفريقيا أمام المنتظم الأممي في الموضوع.

نحن مصممون على أن يكون لشعوبنا مكانا مشرفا تحت الشمس، ولكي نتمكن من الحصول على هذه المكانة، علينا أن نقوي وندعم هذا الوعي الإفريقي الذي ينبثق شيئا فشيئا.

وعلينا التسلح بالثقة في النفس، والتعاون والعمل المشترك البناء.

ولدينا في الثقافة المغربية مثل يقول «ما حك جلدك مثل ظفرك».

وشكرا على حسن الإصغاء.

كلمة السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، في افتتاح أشغال الندوة البرلمانية حول

«ملاءمة التشريعات مع مضامين اتفاق باريس»

الخميس 26 يناير 2017

أيتها السيدات والسادة،

يشرفني أن أساهم باسم مجلس المستشارين في هذه الجلسة الافتتاحية عبر تقاسم مجموعة من الآراء والمقترحات التي أود عرضها عليكم للمناقشة خلال أشغال هذه الندوة البرلمانية مستثمرا نافذة فرص استثنائية، حيث يلتقي في هذه الندوة المشرعون والحكومة والمؤسسات الدستورية ذات الدور الاستشاري والخبراء الدوليون والوطنيون والمجتمع المدني، للتداول في المداخل والسبل الممكنة من أجل إطلاق مسار ملاءمة الإطار القانوني الوطني مع مضامين اتفاق باريس.

وبالنظر لنافذة الفرص هذه، فإن ما سأقترحه من عناصر للنقاش لن يندرج أبدا في المنطق البروتوكولي المتوقع نهجه عادة في مداخلة الجلسات الافتتاحية، بقدر ما يمثل مساهمة متواضعة في تقريب المشاركات والمشاركين من الرهانات المنهجية و البرنامجية المتعلقة بهذه الندوة البرلمانية.

ذلك أن هذه الندوة تمثل أولى الخطوات الرسمية في مسار أجراً خطة العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية المعنونة: «تكثيف عمل البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في المجال المناخي، والتي اعتمدها المجلس المدير للاتحاد البرلماني الدولي خلال دورته 198 المنعقدة بلوساكا بتاريخ 23 مارس 2016، وخاصة نتائجه المنتظرة ومجالات العمل 1، 3، و 4 الخاصة بالبرلمانات الوطنية والتي تهم على التوالي ملاءمة التشريع الوطني مع أهداف اتفاق باريس في مجالات التقليل والتكيف، وتقوية إطار مراقبة العمل الحكومي في مجال إعمال الالتزامات الناتجة عن اتفاق باريس وتحسين التناسق والتكامل بين الإطار التشريعي الوطني في مجال مكافحة آثار التغيرات المناخية وباقي الأهداف الاجتماعية كتخفيض نسب الفقرة والحد من مخاطر الكوارث وتحسين الولوج للطاقة والمساواة بين الجنسين وحماية الأنظمة الإيكولوجية.

أيتها السيدات والسادة،

إن انعقاد هذه الندوة البرلمانية يندرج في سياق مؤسستي وعملي جد مساعد على البدء في أعمال البرلمان بمجلسيه خطة العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية للاتحاد البرلماني الدولي.

فمن جهة أولى أوجد مجلس المستشارين بيئة برنامجية لإعمال هذه الخطة بالنظر إلى أن خطة العمل الاستراتيجية لمجلس المستشارين برسم الفترة 2015-2018 تتضمن إجراءات تشكل في ذاتها رافعات لإعمال خطة العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية للاتحاد البرلماني الدولي ومن ذلك الإجراءات المتعلقة بدراسة المشاريع من منظور ملاءمته مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها، وكذا وضع إطار منهجي ومؤسستي لتقييم السياسات العمومية الأفقية و

القطاعية والترايبية في تكامل مع عمل مجلس النواب في هذا الصدد. كما ينبغي في الآن استحضار هدفين على الأقل من خطة العمل الاستراتيجية لمجلس المستشارين وهما الهدف الثالث الذي ينص على جعل مجلس المستشارين فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي لا سيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق البيئية، علما أن الفصل 31 من الدستور يكرس الالتزام الإيجابي للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية. بالعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في التنمية المستدامة. وضمن نفس المنطق فإن الهدف الخامس من خطة العمل الاستراتيجية لمجلس المستشارين تنص على وضع إطار مؤسسي متكامل لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية في مجال اختصاص المجلس، علما أن تحقيق هذه الإجراءات والأهداف جميعها ترتكز على معطى بنيوي أساسي يتمثل في تعددية التخصصات والتمثيلات الترابية والمهنية والنقابية بالمجلس.

ومن جهة ثانية فإن انعقاد الدورة 22 لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطار حول تغير المناخ بمراكش، واجتماع أجهزة الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الإفريقي من أجل تحديد أهداف عملية تتعلق بتفعيل أدوار البرلمان في مجال أعمال الالتزامات الناتجة عن اتفاق باريس، وانعقاد قمة إفريقيا للعمل في إطار الدورة 22 نفسها والرئاسة المغربية للدورة 22 هي كلها حوافز وموجهات تنيط ببرلمان بلادنا مسؤولية تقديم المثل *l'exemple* في مجال وضع الإطار المؤسسي والمهني الملئم لإعمال الالتزامات المترتبة عن اتفاق باريس.

ومن جهة ثالثة فإن سياق مراجعة النظامين الداخليين لمجلس المستشارين ومجلس النواب من شأنه أن يساعد على وضع إطار مجدد لدراسة أثر التشريعات ذات العلاقة بالتغيرات المناخية ووضع حلول مبتكرة لآليات مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية ذات العلاقة بإعمال الالتزامات المترتبة عن اتفاق باريس ووضه آليات الديمقراطية التشاركية واستشارة العموم في مختلف القضايا المتعلقة بالتغيرات المناخية والحقوق البيئية والحق في التنمية المستدامة.

ومن جهة رابعة يتوفر مجلس المستشارين على شراكات قوية مع المؤسسات الدستورية ذات الطابع الاستشاري كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي علاوة على شركاء الدوليين كمؤسسة وستمنستر للديمقراطية التي استطاعت تعبئة معهد Grantham للبحث التابع لمدرسة لندن للاقتصاد الذي يعتبر مركز خبرة متميز على المستوى الدولي في مجال التشريع المناخي المقارن ومن ثم فإن رأسمال مجلسنا من الشركاء يشكل عاملا جديدا مساعدا على وضع خطة عمل وطنية على قاعدة خطة العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية للاتحاد البرلماني الدولي.

وتجدر الإشارة أيضا إلى عامل خامس آخر مساعدا يتمثل في الترابط المهني بين تفكير وعمل مجلس المستشارين على أورش العدالة الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأدوار الجماعات الترابية من جهة وعمل المجلس على ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس، ذلك أن التقاء هذه الأجنحة لا يشكل فقط تجربة فريدة في العمل البرلماني المقارن وإنما يمثل أيضا أساسا منهجيا سليما لتحقيق جميع الأهداف المترابطة وغير القابلة للتجزئ والمتوخاة من هذه المسارات جميعها.

أيها السيدات والسادة،

إني أتوقع باسمي الخاص وباسم زميلاتي وزملائي في مكتب مجلس المستشارين بشكل خاص أن تترتب عن هذه الندوة توصيات وخلاصات تساهم في إغناء وتطوير مشروع وثيقة خطة العمل بشأن ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية، علما أن هذه الخطة تقوم على عدد من الفرضيات يتوقف تحقيق جزء منها على تجاوز الحكومة المقبلة من جهة وعلى وثيرة وإيقاع الإنتاج التشريعي من جهة ثانية، علما أن التعاون بين مجلسي البرلمان في ورش الملاءمة لا يمكن اعتباره فرضية بل هو أمر مسلم به *postulat un*. ذلك أن خطة العمل الوطنية التي نساهم اليوم عبر الندوة البرلمانية في تطويرها ستكون منتوجنا البرلماني الذي سنقدمه إلى الدورة 136 للجمعية البرلمانية للاتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد بداكا (بنغلاديش) من فاتح إلى 5 أبريل 2017.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف المهني فإني أقترح عليكم بشكل خاص التفكير في كيفية استدرارك التأخر الحاصل في النتيجة المتوخاة الأولى من خطة العمل البرلمانية التي كان يجب بلوغها في نهاية 2016 أي تحليل الترسانة التشريعية الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية وتقييم مدى ملاءمتها مع اتفاق باريس والأهداف ذات الصلة مع اتفاق سينداي وأهداف التنمية المستدامة.

وبالنظر لغنى وتنوع مجال التشريعات البيئية واتساع مجال التشريعات المعنية بمجال التقليل والتكيف فإن مقارنة واقعية قابلة للبرمجة ولقياس الأهداف، والقابلية للاستشراف الزمني يقتضي من وجهة نظري الانطلاق من اعتبار المساهمة المحددة وطنيا *Contribution déterminée au niveau national* المقدمة من طرف المغرب بمقتضى الفقرتين 2 و 3 من المادة 4 من اتفاق باريس هي أساس تحديد أولويات خطة العمل في مجال ملاءمة الإطار التشريعي الوطني مع مقتضيات اتفاق باريس، ويترتب عن ذلك، إطلاق مسار للتفكير في كيفية اعتماد تحديد أولي للنصوص القانونية التي يتعين تعديل بعض مقتضياتها بالأولوية والتي يمكن أن تشكل على المديين القصير والمتوسط رافعة لإعمال التزامات المغرب الواردة في المساهمة المحددة وطنيا في مجال التقليل *atténuation* والتكيف *adaptation*.

وضمن نفس المنطق لا ينبغي إغفال التمييز بين مجال القانون والمجال التنظيمي وكذا التمييز بين مجالات الاختصاصات الذاتية والمشاركة والمنقولة للجهات كما هي محددة في القانون التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات.

تلكم أيها السيدات والسادة، بعض المداخل السياقية والمنهجية التي أردت التذكير بها في مداخلتي الافتتاحية واني على يقين من أن مجلس المستشارين سيستثمر أقصى استثمار فرصة تنوع المواقع المؤسسية ومقاربات المشاركات والمشاركين في هذه الندوة البرلمانية من أجل تحقيق الهدف المهني الذي ذكرت به.

وشكرا على حسن الإصغاء.

مداخلة السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين،

في ندوة حول «دور مجلس المستشارين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان»

16 دجنبر 2016

السيدات والسادة

لي عظيم الشرف أن أفتح هذه الندوة وفي حضرة خيرة الحقوقيات والحقوقيين ببلدنا والتي ننظمها في سياق الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان.

الندوة هي أولى حلقات برنامج متكامل هو موضوع شراكة واعدة بين مجلس المستشارين ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية. كان من المفترض أن تنعقد هذه الندوة بالتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان، ولكن أسباب قاهرة اضطررتنا إلى تأجيلها ومع ذلك أظن أن روح اليوم العالمي لحقوق الإنسان ستترعرع على أشغالها.

نتطلع أن تفضي هذه الندوة إلى استشراف أفضل المداخل التي من شأنها، لا أقول أن تمكن مجلس المستشارين من الاضطلاع بمسؤوليته في مجال النهوض بحقوق الإنسان، ولكن أن تعزز دوره أكثر في هذا المجال.

نحن نستلهم من المرجعيات الدولية ذات الصلة بمكانة وأدوار البرلمان في مجال حقوق الإنسان والنهوض بها، ونتطلع بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وباقي المؤسسات المختصة للعب دور أكبر في مجال النهوض بحقوق الإنسان. ولكوني أتحدث أمام خبيرات وخبراء في المجال فإني لن أطيل عليكم لأن هدفنا هو الاستماع إلى اقتراحاتكم، وأود تجديد التأكيد على انفتاح مجلسنا الموقر على توصياتكم لضمان استرسال مجهودنا نحو تطوير وتثمين أدائنا في مجال حماية وتعزيز حقوق المواطنين والمواطنات.

واسمحوا لي بالتذكير ببعض البديهيات وعلى رأسها كون سيادة القانون تشكل مرتكزا للدولة الديمقراطية وركنا جوهريا في إقامة العدل وضمان المساواة في الحقوق والمسؤوليات ومن تم فإن المؤسسة التشريعية تلعب أدوارا ريادية في النهوض بسيادة القانون سواء من خلال سن التشريعات والحرص على ملاءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان أو من خلال تطوير وتحسين آليات الرقابة ومسائلة السياسات الحكومية ذات الصلة وذلك بغية ضمان العدل وتوفير سبل الانتصاف، وتحقيق المساواة وإقرار المسؤولية والخضوع للشرعية القانونية وإقرار الشفافية والنزاهة وتحقيق الحماية المؤسساتية لحقوق الإنسان.

لا يخفى عليكم أن الديمقراطية تتطلب وجود مؤسسات تتمتع بالشفافية وتخضع للمساءلة. وتتوقف شرعية هذه المؤسسات على امتثالها للمبادئ الأساسية لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ويحظى موضوع سيادة القانون باهتمام متزايد على المستويين الدولي والوطني ويقصد به حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة «مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاع العام والخاص، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين

أمام قوانين صادرة علنا، وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتخاذ تدابير لضمان الالتزام بمبادئ سيادة القانون والمساواة والمسؤولية أمام القانون والعدل في تطبيقه والفصل بين السلطات والمشاركة في صنع القرار واليقين القانوني وتجنب التعسف والشفافية الإجرائية والقانونية.

السيدات والسادة

تبعاً لدينامية العولمة المستمرة لقيم حقوق الإنسان وما ترتب عنها من جعلها متغيراً محورياً في السياسة الدولية ومن الإغناء التدريجي للأنظمة القانونية الوطنية عبر اعتماد دساتير جديدة داعمة لضمانات ممارسة الحريات الأساسية والتمتع بحقوق الإنسان، وبرزت في خضمها قضايا وإشكاليات جديدة استدعت تعبئة الإمكانيات المعيارية والمؤسسية من قبل منظومة الأمم المتحدة لمحاولات التصدي لها، كحماية حقوق المسنين ومسؤولية الفاعلين غير الدولتين وحقوق الأشخاص الحاملين لداء فقدان المناعة المكتسبة والحق في التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية...

وتأسيساً على ذلك اعتمدت بلادنا دستوراً جديداً جعل من حقوق الإنسان قيمة مرجعية ومن الاختيار الديمقراطي وسيادة القانون مذهباً للدولة؛ ولترجمة هذه التوجه، حرصنا - كمؤسسة تشريعية - على مرافقة هذا الاختيار عبر اعتماد النظام الداخلي لمجلس المستشارين والتنصيب على العلاقة مع مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية المنصوص عليها دستورياً.

فضلاً عن وجوب تقديم هذه المؤسسات لتقاريرها ومناقشتها من قبل مجلسي البرلمان، يجوز لنا بموجب مقتضيات الباب السادس من النظام الداخلي (رئاسة ومكتبا وفرقا برلمانية أو لجان دائمة) أن نطلب من المؤسسات الدستورية بذل المساعدة والاستشارة بخصوص مشاريع القوانين أو الاتفاقيات الدولية ومقترحات القوانين المعروضة على المجلس وما سيتبعها من إدراج آراء تلك المؤسسات ضمن تقارير اللجان الدائمة المرفوعة إلى الجلسة العامة؛ وفي نفس المنحى تضمن ذات المقتضيات إمكانية عرض تقرير أو تقارير إحدى هذه الهيئات أو المؤسسات الدستورية على لجنة دائمة بالمجلس أو مشتركة بين مجلسي البرلمان.

ويندرج هذا الاختيار ضمن منطق ترشيد الحكامة البرلمانية والسعي الحثيث نحو تجويد التشريع الوطني وملائمته مع معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان وتعزيز أدوار المؤسسة التشريعية في تقييم السياسات العمومية عبر تعبئة الخبرة الوطنية، من جهة وكذا من منطلق التفعيل العملي لمبادئ بلغراد الناظمة لعلاقة البرلمانات بالمؤسسات الوطنية من جهة أخرى.

السيدات والسادة

لقد تمكن مجلس المستشارين من تحقيق ثلاث مكاسب استراتيجية هامة في مجال تقوية دوره المتعلق بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها وكذا دوره المتعلق بملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع التزاماتنا الاتفاقية.

يتمثل المكتسب الأول في تعبئة الدور الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر طلب آرائه الاستشارية في مشاريع قوانين ذات علاقة وثيقة بالحقوق المضمونة بمقتضى الدستور وبمقتضى الاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها،

كمشروع القانون المتعلق بشروط الشغل والتشغيل للعمال المنزليين والقانونين التنظيميين المتعلقة بممارسة الحق في تقديم الملتزمات في مجال التشريع والعرائض إلى السلطات العمومية وكذا مشروع القانون المتعلق بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بها. علاوة على المساهمة المستمرة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في أورش التفكير التشاركي التي أطلقها مجلس المستشارين في مجال العدالة الاجتماعية وكذا في مجال إرساء مقاربة حقوق الإنسان على مستوى السياسات العمومية الترابية التي تندرج في إطار اختصاصات مجالس الجماعات الترابية (مجالس الجهات، مجلس العمالات والأقاليم ومجالس الجماعات).

أما المكتسب الثاني فيتمثل في عمل مجلس المستشارين الحالي على إعداد إطار مفاهيمي ومنهجي لتقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان بما في ذلك منظور النوع الاجتماعي، حيث تمت تجربة هذا الإطار بشكل أولي في تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالحكامة الترابية.

أما ثالث المكتسبات فيتوخى إضفاء طابع استراتيجي واستشراقي ومستديم على مختلف ما تم ترصيده، ويتعلق الأمر باستراتيجية عمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة من 2015-2018 والتي تتضمن عددا من الإجراءات الأساسية ذات الصلة المباشرة بالاعتبار الأفقي لمقاربة حقوق الإنسان، ومن بين أهم هذه الإجراءات:

- تقوية الإطار التقني والمؤسسي لدراسة مشاريع ومقترحات القوانين من منظور ملاءمته مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها وذلك على ضوء الملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا من طرف هيئات المعاهدات وكذا التوصيات الموجهة إلى بلادنا من طرف أصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل؛
- وضع إطار منهجي لاعتبار مقاربة النوع في ممارسة مختلف الأدوار الدستورية لمجلس المستشارين وترتيب الآثار التنظيمية وعلى مستوى النظام الداخلي لذلك بعد اعتماد الإطار المنهجي من طرف مكتب المجلس، علما أنه ستنتم صياغة الإطار المنهجي المذكور على أساس خطة العمل المنجزة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات الحساسة للنوع الاجتماعي؛
- تنظيم فضاءات للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛
- وضع إطار مؤسسي متكامل لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية في مجال اختصاص المجلس؛
- إحداث بنية خاصة بالدعم التقني على مستوى الإدارة البرلمانية في مجال ملاءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الاتفاقية لبلادنا.

تلکم أيتها السيدات والسادة بعض البديهيات التي وددت مقاسمتها معكم، ولكوننا في مجلس المستشارين ننظم هذه الندوة بمعنية شريكنا مؤسسة وسمينستر للديمقراطية التي أجدد لها الشكر بالمناسبة، ليس بغاية الاحتفال فقط، ولكن لاقتناعنا بأن مساهماتكم ستكون نبراسا وموجها لتجويد عمل مؤسستنا.

وشكرا على مشاركتكم وحسن إصغائكم.

### كلمة السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، في اللقاء التواصلي حول التقرير الوطني برسم الجولة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل،

17 يناير 2017

السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان

السيدات والسادة المستشارين

السيدات والسادة

يسعدني أن أشارك بكلمة موجزة في افتتاح هذا اللقاء التواصلي البالغ الأهمية والذي يندرج في إطار استرسال مجهودنا الجماعي للتفعيل الأمثل لالتزاماتنا الدولية، حيث سبق لمجلسنا أن شارك في اليوم الدراسي الذي نظّمته المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بمراكش في 21 ماي 2016 حول «دور البرلمان في آليات حقوق الإنسان: الآليات الاتفاقية والاستعراض الدوري الشامل» وفي حلقة النقاش التي نظّمها المفوضية السامية لحقوق الإنسان «حول تقييم إسهام البرلمان في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل» بجنيف يوم 22 يونيو 2016 واليوم الدراسي حول التقرير الوطني برسم الجولة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل المنظم من قبل المندوبية بالدار البيضاء يوم 15 دجنبر 2016.

وتبعاً لذلك، يجدر القول أننا بصدد ترصيد مساهمتنا في لحظة مؤسسة تتعلق بمكانة وأدوار البرلمان الوطنية داخل المنظومة الأممية لحقوق الإنسان ولاسيما مجلس حقوق الإنسان، والتي مازال تخصيص التفكير بشأنها في مراحلها الجنينية. فالأمر لا يتعلق بالنسبة لنا بلقاء تواصلي عابر، بله للتنبؤ به إلى أن انخرط بلادنا وانضمامها إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة يؤشر على التطور الملحوظ بقبول ثقافة حقوق الإنسان والتزام الدولة السياسي والتشريعي بمقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي نفس المنحى، ولاستكمال هذا الالتزام، يتعين من منظورنا المتواضع الأخذ بإطار أوسع للمعالجة يقتضي اعتبار اندماجية مقارنة التعاطي مع تعزيز وحماية حقوق الإنسان بدءاً بدعم المجهود الترافعي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن إرساء نظام وطني لحماية حقوق الإنسان منسجم ومتعاهد الأطراف كاستجابة لالتزاماتنا الاتفاقية ولاسيما تلك المتصلة بالآليات الوطنية للوقاية والانتصاف، مروراً بتقوية الدور المسترسل للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بشأن تنسيق الفعل العمومي في مجال حقوق الإنسان والرقى بممارستنا الاتفاقية وبناء قدرات الفاعلين الوطنيين، وانتهاء بتعزيب المبادرات لدعم المسعى الترافعي الذي دشنته مجلسنا الموقر اتجاه مجلس حقوق الإنسان الأممي والمتعلق بالمكانة اللائقة للبرلمانات الوطنية في مختلف أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

السيدات والسادة،

استثمرا لقرار مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والعشرين، الصادر بتاريخ 23 يونيو 2014 والذي يشجع فيه الدول «على تعزيز دور البرلمانات في كل مراحل عملية تقديم تقارير الاستعراض الدوري الشامل، وفقاً لقوانينها الوطنية، ولاسيما من خلال إشراك البرلمانات الوطنية بصفتها جهات صاحبة مصلحة في عملية التشاور بشأن التقارير الوطنية وتنفيذ التوصيات، وعلى الإبلاغ بمشاركة مماثلة للبرلمانات في إعداد التقارير الوطنية والتقارير النصفية الطوعية أو خلال جلسة الحوار التفاعلي للاستعراض الدوري الشامل»؛ اسمحو لي بالتذكير بالتوصيات التي قدمتها في إطار مرافعة مجلسنا الموقر في حلقة النقاش التي نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان «حول تقييم إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل» بجنيف يوم 22 يونيو 2016 وتتمثل في:

- مأسسة إمكانية مساهمة البرلمانات الوطنية بتقديم تقاريرها أمام هيئات المعاهدات أو في إطار الاستعراض الدوري الشامل، بما يتطلبه ذلك من تعديل على مستوى المساطر ذات الصلة على مستوى مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة؛
  - تقوية اختصاصات لجان التشريع وحقوق الإنسان والعدل واللجان المماثلة في المهام، وتبعا للأنظمة الدستورية لكل بلد في مجال دراسة وتتبع وتقييم ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع الالتزامات الاتفاقية لكل بلد بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
  - وضع البرلمانات، في البلدان التي تتيح أنظمتها الدستورية ذلك، لإطارات منهجية لتقييم السياسات العمومية باستعمال المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان وتعبئة المساهمة التقنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وباقي الوكالات الأممية المتخصصة والاتحاد البرلماني الدولي في هذا الصدد؛
  - تعميم أعمال مبادئ بلغراد حول العلاقة بين البرلمانات الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، عبر آليات مؤسسية ملائمة بما يضمن تعاوناً مستديماً بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات.
- وعلى الصعيد الوطني أود في نهاية هذه الكلمة أن أنوه إلى تطلع مجلس المستشارين إلى تعزيز دور البرلمان بمجلسيه لتجويد ممارستنا الاتفاقية سواء من حيث المساهمة في التقارير المرفوعة إلى أجهزة المعاهدات أو تفعيل التوصيات المنبثقة عنها والتي ينطبق معها اختصاصه ومراقبة تنفيذ تلك المندرجة في اختصاصات الجهاز التنفيذي وكذا من جهة ملائمة التشريع الوطني مع مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وشكراً على حسن المتابعة.

كلمة السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين،

في الندوة حول «مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في البحر الأبيض المتوسط:

أي تعاون بين الضفتين؟ (المغرب نموذجاً)»،

الرباط، 09 فبراير 2017

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدة رئيسة اللجنة الثالثة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط،

السيد الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء المحترم،

السيد ممثل وزارة الداخلية المحترم،

السيد ممثل وزارة التربية الوطنية المحترم،

زميلاتي وزملائي بمجلسي البرلمان المحترمين،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أرحب بوفد الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط والمشاركة في افتتاح أشغال هذا اللقاء البالغ الأهمية حول محاربة الإرهاب والتطرف العنيف في البحر الأبيض المتوسط: أي تعاون بين الضفتين؟ (المغرب نموذجاً). كما أود في البداية أن أهني الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط على الجهود التي تبذلها في سبيل تعزيز الحوار والتفاهم بين الثقافات، بغية حل واحتواء المشاكل القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإزالة أسباب التوتر وما ينجم عنه من تهديد للسلم والأمن، وفي سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المنطقة.

إن عقد هذه الندوة يأتي في سياق المبادرة بتنظيم هذه الزيارة بناء على توصيات وخلصات اللقاء الذي عقدته الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط بتاريخ 15 دجنبر 2016 بروما - إيطاليا، حول موضوع: «حوار الحضارات ومكافحة التطرف العنيف»، والذي حاول خلاله المشاركون تدارس وإحاطة الموضوع من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا تبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال. كما تنعقد في سياق تواجه فيه دول البحر الأبيض المتوسط تحديات مشتركة عبرت عنها بكل وضوح عدد من القرارات الأخيرة للجمعية البرلمانية والمتعلقة بقضايا المقاربات الشاملة والمندمجة في مجال مكافحة الإرهاب على ضوء التطور المقلق لبعض الظواهر كظاهرة المقاتلين الأجانب والتحديات الأمنية الذي تطرحه على دول ضفتي المتوسط.

وتبعاً لذلك فإن مجلسي البرلمان المغربي يتقاسمان تمام التقاسم الأولويات والإطار المنهجي للسياسات الوطنية والإقليمية والشاملة لمكافحة الإرهاب كما وردت في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم 2178 (2014) بتاريخ 24

سبتمبر 2014، وبنفس القدر من الأهمية الذي يتقاسمان فيه الأولويات المتعلقة بالدور الخاص للبرلمانات في المجهودات الهيكلية لمكافحة الإرهاب، كما وردت في عدد من أشغال الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، وعلى رأسها أولوية التعاون الثنائي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب وإيجاد الإطار التشريعي الملائم لذلك، خاصة في ما يتعلق بالتعاون الأمني، القضائي وتبادل الخبرة و المعلومات والتجارب؛ والعمل عبر إجابات تشريعية وسياسات عمومية فعالة، على الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة الأكثر عرضة للتمييز والأكثر عرضة لمخاطر الانزلاق نحو التعصب والتطرف الديني.

حضرات السيدات والسادة،

بما أنكم ستبادلون بعد قليل وجهات النظر مع الفاعلين المؤسسيين وصناع التجربة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف سواء في المجالات الأمنية أو الدينية أو التربوية، فإني أود، من منظور مجلس المستشارين، تقديم بعض العناصر ذات الطابع التأطيري، بهدف المساهمة في خلق أفضل الشروط المنهجية لتفاعلكم مع تجربتنا الوطنية التي سيتم تقديم معالمها الأساسية في هذه الندوة.

ويتمثل أول هذه العناصر التأطيرية، في كون الوقاية من التطرف العنيف والإرهاب ومكافحتها تجدان أساسا معياريا في دستورنا، وإني أذكر بهذا الخصوص بكون التصدير الذي شكل جزءا لا يتجزأ من دستورنا يعلن «تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء»، كما أذكر أيضا بمبدأ ومفهوم الدين الإسلامي الموصوف دستوريا بـ«السمح» في الفصل الأول من الدستور، كإحدى الثوابت الجامعة التي تستند عليها الأمة في حياتها العامة، وكذا ضمان الدولة لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية (الفصل 3)، وفي كفالة الدستور لحرية الفكر والرأي بكل أشكالها (الفصل 25)، والتنصيص الدستوري في الفصل 41 على مفهوم «المقاصد السمحة للإسلام» كإحدى الأسس التي يستند عليها عمل المجلس العلمي الأعلى...

أما ثاني هذه العناصر التأطيرية فيتمثل في وضوح الرؤية الإستراتيجية على أعلى مستويات القرار ببلادنا بشأن متطلبات الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته، ويمكن في هذا الصدد التذكير بكون الخطاب الملكي الموجه إلى (قمة القادة حول مكافحة تنظيم «داعش» والتطرف العنيف) في نيويورك، بتاريخ 29 سبتمبر 2015، قد أشار إلى ضرورة تكامل الأبعاد الأمنية والعسكرية والقضائية مع الجوانب الاجتماعية والتنموية، إضافة إلى الأبعاد التربوية والدينية ضمن إستراتيجية مندمجة لمكافحة الإرهاب والتطرف ونشر ثقافة التسامح والاعتدال، مع استحضار أهمية الشراكات والوفاء بالالتزامات ضمن منطق للمسؤولية الجماعية لا ينبغي أن يكون رهينة أية حسابات أو مزایدات. وضمن نفس الإطار ينبغي التذكير بالدعوة الملكية المعلنة في الخطاب الملكي بتاريخ 20 غشت 2016 إلى ضرورة وقوف الجميع «مسلمين ومسيحيين ويهودا» في صف واحد من أجل مواجهة كل أشكال التطرف والكراهية والانغلاق.

ويتمثل ثالث العناصر التأطيرية التي أود التذكير بها، في توفر بلادنا على عدد من الوثائق الإستراتيجية للسياسات العمومية، تروم الحد من العوامل البنيوية المؤدية إلى التطرف العنيف وإلى الإرهاب. ويمكن في هذا الصدد استحضار الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030 تحت عنوان «من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء» والتي تنص فيما يتعلق

بالمناهج والبرامج على تعزيز إدماج المقاربة الحقوقية في صلب المناهج والبرامج مع العمل على التجسيد الفعلي ثقافة وسلوكا للقيم المتقاسمة والسلوك المدني والممارسة الديمقراطية، ليس فقط داخل البيئة المدرسية وإنما أيضا في محيطها، وكذا توجيه المناهج والبرامج والطرائق البيداغوجية نحو البناء الفكري للمتعلم والمتعلمة وتنمية مهارات الملاحظة والتحليل والاستدلال والتفكير النقدي لديهما، وهي كلها مهارات إدراكية ومعرفية، كما تعلمون حضرات السيدات والسادة، ضرورة لتحسين الأفراد من الرسائل والدعوات وأفكار التطرف والعنف والكرهية والإرهاب. ذلك أن الإستراتيجية حددت ضمن أهدافها الأساسية هدف «مدرسة الارتقاء بالفرد والمجتمع» ورافعة هي الرافعة رقم 18، وهي ذات عنوان دال هو «ترسيخ مجتمع المواطنة والديمقراطية والمساواة».

حضرات السيدات والسادة،

أود أيضا أن أذكر بعنصر تأطيري رابع في استثمار التراكم الإيجابي لما يمكن تسميته بعناصر المقاربة المغربية في مكافحة الإرهاب والتي يشكل الاستباق والوقاية والرؤية المندمجة والمتكاملة والعمل على الحد من الأسباب البنيوية المؤدية إلى التطرف العنيف والإرهاب أهم خصائصها الأساسية. ولأني في معرض كلمة افتتاحية فإني أكتفي بالإشارة إلى بعض المعالم الأساسية لهذه المقاربة كتنظيم مهام القيميين الدينيين، وإحداث معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات والتأطير الديني لمغاربة العالم، وكذا بعض التجارب الهامة في مكافحة الفتاوى الدينية المتطرفة من خلال المنصة العلمية الإلكترونية (الرائد) التي أطلقتها الرابطة المحمدية للعلماء ومنشورات الرابطة في مجال تفكيك خطاب التطرف.

وضمن نفس المنطق تندرج عدد من برامج محاربة الفقر والهشاشة في إطار القضاء على الأسباب البنيوية للإرهاب والتطرف الديني، كما هو الشأن بالنسبة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تستهدف فئات جد هشة اجتماعيا وثقافيا.

كما يندرج ضمن نفس التراكم الإيجابي كل ما أنتجه البرلمان من تشريعات في مجال مكافحة الإرهاب، ومكافحة تبييض الأموال والاتجار بالبشر.

لذا يمكن أن نؤكد اليوم بقدر عال من الثقة بعد تقييم أولي للتجربة المغربية في مكافحة الإرهاب منذ أكثر من عقد من الزمن بأن المجهود المتظافر لسياسات إعادة هيكلة الحقل الديني، وتكريس الطابع المركزي لقيم الإسلام السمح، ومساعي الرعاية اللاحقة والمراجعات الإرادية والتدرجية التي قام بها عدد من المحكومين سابقا في قضايا الإرهاب، إضافة إلى المسلسل الذي أطلق مؤخرا لمراجعة مناهج التربية الدينية، هي كلها مساعي يمكن في حالة قراءتها كجزء من استراتيجية شمولية أن تعتبر عناصر مقاربة مغربية خاصة في مجال سياسات الوقاية من الإرهاب والتطرف العنيف.

حضرات السيدات والسادة،

إننا واعون تمام الوعي بوجود ترابط وثيق بين المقاربات التي يتعين علينا كجمعية برلمانية للبحر الأبيض المتوسط النهوض بها في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وبين كافة الموضوعات الأساسية لإعلان نواكشوط الصادر عن الاجتماع الرابع لبرلمانات منتدى الحوار 5+5 بغرب البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك قضايا الحوار السياسي والأمن الإقليمي والاستقرار، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية وقضايا التعليم والشباب والهجرة وقضايا البيئة والتنمية المستدامة.

وبالنظر لإدراكنا جميعاً لهذا الترابط، فإنني أود في الأخير أن أذكر بموجهين أساسيين، أتمنى أن يتم استحضارهما ليس فقط في عمل الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وإنما أيضاً كإطار لقراءة تجاربنا الوطنية والتفاعل معها في هذه المجالات.

يتمثل الموجه الأول في «خطة العمل لمنع التطرف العنيف» التي تعتبر جزءاً من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي الخطة التي قدمها الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره إلى الجمعية العامة بتاريخ 24 ديسمبر 2015. وهنا أشير بشكل خاص إلى بعض الخصائص التي ينبغي توفرها في خطط العمل الوطنية لمنع التطرف العنيف وهي تعدد التخصصات، وتوطيد الميثاق الاجتماعي ضد التطرف العنيف، وتحيين السياسات التنموية الوطنية على ضوء أهداف التنمية المستدامة.

أما الموجه الثاني فيتعلق بضرورة استحضارنا كمشرعين في بلداننا وكأعضاء في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لمفهوم «الأمن البشري» كما وضع في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 66-290 بتاريخ 10 سبتمبر 2012 وكذا قرارها رقم 64-291 بتاريخ 16 يوليوز 2010، وكما طورته التقارير المتعددة للأمين العام للأمم المتحدة بهذا الخصوص، بما في ذلك البعد الوقائي، والترابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، والمسؤولية عن الحماية من الأخطار المهددة لأمن الأفراد والمجتمعات، والتصدي للتهديدات الواسعة الانتشار والشاملة لعدة مجالات بطريقة متسقة وشاملة وذلك بزيادة فرص التعاون والشراكة بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والجماعات الترابية، وهي كلها خصائص وغايات تلتقي مع أهداف وتوجهات الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

سأختتم باقتراح مبادرة من أجل ميثاق برلماني دولي لتعزيز حوار الحضارات والثقافات واللغات»

ويحدوني الأمل بأنه حلم سيتحقق لكون ضفتي المتوسط تشكلان مهداً للحوار والتعدد والتنوع بكل تجلياتها

- استلهاً واستثماراً لمخرجات التجارب الوطنية الناجحة عبر العالم

- اجتهادات الأمم المتحدة بما فيها إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2001 سنة دولية لحوار الثقافات:

المعايير التي تبنتها الإيسيسكو واليونسكو، ولاسيما تلك المتضمنة في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، التي أقرتها الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو سنة 2005، وكذا الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي، الذي صادق عليه المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء الثقافة سنة 2004.

أمل أن يتوج لقاءنا الحالي بخلق مجموعة تفكير مشتركة- داخل اللجنة الثالثة المعنية بحوار الحضارات- لصياغة ميثاق برلماني متوسطي حول الموضوع والترافع بشأنه لدى الشبكات البرلمانية الإقليمية في أفق اعتماده من لدن الاتحاد البرلماني الدولي كوثيقة مرجعية.

أتمنى لأشغال هذه الندوة كامل النجاح، وشكراً على حسن الإصغاء.

كلمة السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين،

في أشغال النسخة الثانية من المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية،

الرباط، 20 فبراير 2017

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني، باسم مجلس المستشارين، أن أرحب بكم جميعا وأن أشكركم على مشاركتكم معنا في فعاليات النسخة الثانية من المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، الذي نطمح أن نجعل منه موعدا للنقاش العمومي المؤسسي، ومحطة أساسية لتعميق التفكير في بناء مقومات النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية. واسمحوا لي أن أدعوكم للوقوف دقيقة صمت ترحما على روح علم من أعلام الوطنية بالمغرب، الفقيه المجاهد سي محمد بوسته.

إن مجلس المستشارين ينظم هذه المنتدى، في نسخته الثانية وفاء منه بالتزام سابق قطعه المجلس على نفسه يوم 20 فبراير من السنة الماضية: وقتها أعلن المجلس، في إحدى خلاصاته، أن مسلسل التفكير في قضايا وأبعاد العدالة الاجتماعية سيتواصل على أرضية الوثيقة المرجعية بشأن النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية. وبطبيعة الحال، فإن تنظيم النسخة الثانية يعكس طموح المجلس إلى إرساء وترسيخ تقليد سنوي في ثقافتنا المؤسسية: تقليد للاحتفال المؤسسي باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي يصادف ل 20 فبراير من كل سنة وليس احتفالا بالمعنى الفلكلوري، بل بمعنى احتضان وإطلاق نقاش عمومي/ مؤسسي بشأن القضايا الكبرى المطروحة على جدول أعمال بلدنا، على غرار احتفالنا باليوم العالمي لحقوق الإنسان في ال10 دجنبر من كل سنة واليوم العالمي للمرأة في 8 مارس من كل سنة.

إن تنظيم النسخة الثانية، يعكس أيضا طموح وعزم المجلس على تقديم إسهامه المؤسسي انطلاقا من: قناعتنا الراسخة، أن القضايا، المطالب، التطلعات التي يعبر عنها المجتمع، والتي تكون محط توترات، احتجاجات في الشارع.. ينبغي أن تجد لدى صدى داخل المؤسسات.. ينبغي أن تكون موضوع نقاش مجتمعي / مؤسسي/ تعددي.. للبحث عن صيغ التجاوب معها أو تقديم حلول لمعضلاتها من خلال سياسات عمومية أو عبرقناة التشريع...

وكما قلت في النسخة الأولى فالبرلمان الذي لا يتفاعل مع قضايا وتطلعات وأسئلة المجتمع هو برلمان ليس جديرا بهذا الاسم.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لست بحاجة، فيما اعتقد، لتقديم مرافعة مطولة لإثبات حقيقة وجود ترابط وثيق بين مفهوم الحوار الاجتماعي ومبدأ العدالة الاجتماعية: ذلك عددا من الوثائق المرجعية، الأهمية والوطنية على حد سواء، تفصل في أوجه الترابط بين الحوار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية بعض هذه الوثائق موجود في الملف الوثائقي الذي بين أيديكم....

وسواء تعلق الأمر بوثائق منظمة العمل الدولية الكثيرة وضمنها الاتفاقية 144 بشأن المشاورات الثلاثية لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية التي صادق عليها المغرب بتاريخ 16 ماي 2013، أو بوثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو بتلك التي صدرت عن اللجنة المعنية بالحقوق والثقافية أو بمقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو غيرها من الوثائق التي لا يسمح المجال لذكرها جميعا، فإن الارتباط بين مفهوم الحوار الاجتماعي ومبدأ العدالة الاجتماعية قائم وقوي، بصورة يصعب معها تصور الفصل بينهما، نظريا وواقعيا.

وكما يؤكد عنوان النسخة الثانية من المنتدى البرلماني، فإن مؤسسة الحوار الاجتماعي هو أيضا مدخل لا غنى عنه للتنمية المستدامة، وهو يشكل جوهر الهدف الثامن من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، كما أن تحقيق عدد من الأهداف الفرعية المرتبطة بالهدف الثامن على سبيل المثال لا الحصر مرتبط إلى حد كبير بمأسسة آليات الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني. كما هو الشأن مثلا بالنسبة للهدف الفرعي 8-6 المتعلق بـ « الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020 » أو الهدف الفرعي 8-8 بـ « حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات والعاملون في الوظائف غير المستقرة ».

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

دون الحاجة إذن في الخوض أو التذكير بعناصر المرجعية الأهمية والوطنية ذات الصلة بالترابط الموجود بين الحوار الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية والمستدامة: فإن هناك عددا من الاعتبارات والدواعي التي تجعل من مأسسة الحوار الاجتماعي أمرا في غاية الأهمية، إن لم نقل في غاية الإستعجالية والملحاحية:

ودعونا نذكر، بحقيقة تمكن البرهنة عليها علميا:

الأفراد..... النزاع/التوتر/ الصراع = الشر

النزوع إلى التعاون/الحوار/الإنصات= الخير. وهكذا خلق الله سبحانه وتعالى البشر وما ينطبق على الأفراد، ينطبق على الجماعات/ المجموعات.

المأسسة: مدخل أساسي، لا غنى عنه: لتوحيد الجهود الوطنية ( التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله) من أجل إنجاح الديناميات والأوراش الإصلاحية التي تعج بها الأجندة الوطنية.

تحديات المحيط الجهوي والدولي المعقدة

بروز جيل جديد من المطالب الاجتماعية والتعبيرات الثقافية يجب استيعابها في إطار حوار اجتماعي ممأسس وبدون مركب نقص، يجب الإقرار بأن عددا من جولات الحوار الاجتماعي، قد تمت تحت الضغط، أو تحت الطلب، وعددها منها أدير (تمت إدارته) تحت وقع الظرفية، وبمنطق غاب عنه النفس الإستباقي والإستشراقي.

من هنا أهمية وملحاحية إخراج الحوار الاجتماعي من دوائره الضيقة، من هنا ضرورة وضع منهجية إدارته تحت المجهر، بغرض تثمين وتحسين مكتسباته وإيجابياته، وهو موجودة، ولكن أيضا بهدف معالجة إخفاقاته وسلبياته وهي موجودة؛ كل ذلك في

أفق العمل الجماعي من أجل صياغة منظومة جديدة للحوار الاجتماعي بمغرب يتطلع بجدارة إلى التقدم إلى الأمام، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي الآن بأن أتقاسم معكم بعض القضايا للتفكير في صيغة تساؤلات ذات طابع إجرائي، ينتظر مجلس المستشارين أن يتمخض نقاشكم وتبادل تجاربكم على عناصر إجابات عملية بشأنها، علما أن الأمر لا يتعلق هنا بلائحة حصرية للتساؤلات أو للقضايا.

ما هي الشروط القانونية والتنظيمية والمنهجية للانتقال إلى منظومة جديدة للحوار الاجتماعي بالشروط والمواصفات التي حددت معالمها الأساسية في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركات والمشاركين في المنتدى؟

كيف يمكن أن تتحمل الأجنحة الوطنية والترابية والقطاعية الجديدة للحوار الاجتماعي قضايا جديدة من قبيل المساواة بين الجنسين في سياق العمل والقضاء الفعلي والتام على تشغيل الأطفال وضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة، و تأهيل القطاع غير المهيكل؟

كيف يمكن استثمار الفرص الدستورية المعيارية خاصة المنصوص عليها في الفصلين 8 و 13 من الدستور من أجل إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي؟

كيف يمكن ضمان بناء أجنحة متكاملة للحوار الاجتماعي على المستويات الترابية والقطاعية في تكامل مع الأجنحة الوطنية؟ كيف يمكن تحويل آليات الحوار الاجتماعي إلى فرص للوساطة والتدبير الوقائي والاستباقي للنزاعات الاجتماعية؟

كيف يمكن ضمان تكامل أدوار المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي، بما فيها هيئات التشاور الممكن إحداثها على أساس الفصل 13 مع الأدوار الدستورية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع أدوار مجلس المستشارين؟ وكيف يمكن استثمار التجارب المقارنة لإبداع إجابات عملية عن هذا التحدي المنهجي؟

ما هي الأشكال المثلى للمأسسة القانونية للحوار الاجتماعي؟ باعتبار ذلك رافعة لنموذج جديد للمنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي كيف يمكن تحقيق أحد الشروط المنهجية الأساسية لجعل الحوار الاجتماعي مدخلا أساسيا للتنمية المستدامة ألا وهو توسيع مجالات الحوار الاجتماعي ليشمل ليس فقط القضايا المتعلقة بعلاقات العمل وإنما أيضا قضايا أوسع ذات ارتباط وثيق بعلاقات العمل كالسياسة الاقتصادية وإطار السياسة الماكرواقتصادية، والنمو الاقتصادي، واستراتيجيات القضاء على الفقر، والتشغيل، والمقاولات المستديمة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وسياسة التربية والتكوين في علاقة بالتشغيل؟ كيف يمكن استحضار بعض المعايير النوعية critères qualitatifs لتوسيع الطابع الدامج للحوار الاجتماعي، إلى جانب المعايير الكمية من أجل تحديد التمثيلية représentativité، بما في ذلك مثلا معايير احترام المبادئ الديمقراطية في سير أشغال المنظمات، وكيفية تقدير الاستقلال المالي والتنظيمي للمنظمات، وقوة الحضور في شبكات المنظمات النقابية على المستويات الإقليمية (الإفريقية مثلا) والدولية؟

تلکم أيتها السيدات والسادة، معالم مساهمة أولية لطرح بعض قضايا مأسسة الحوار الاجتماعي للنقاش في منتداكم البرلماني هذا الذي أتمنى لأشغاله كامل النجاح.

وختاما، اسمحوا لي بأن أجدد الشكر لكافة المؤسسات والفعاليات الوطنية والأجنبية المشاركة في أشغال هذا المنتدى، وأن أتوجه بالشكر الخاص لمؤسسة ويسمنستر للديمقراطية على دعمها المتواصل لأشغال ومبادرات مجلس المستشارين، ولمؤسسة كونراد أديناور الألمانية على انخراطها في دعم هذا المنتدى وعلى استعدادها لإبرام اتفاقية تعاون مع مجلس المستشارين لدعم عدد من مبادراته في المستقبل.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى وسائل الإعلام التي تواكب أشغال هذا المنتدى، كما أغتنم هذه الفرصة لتجديد الشكر لأطروموظفي المجلس الذين يعود لهم الفضل الكبير في انجاح مبادرات وأنشطة المجلس.

وشكرا على حسن الإصغاء.

مداخلة السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين،

في افتتاح أشغال المؤتمر الـ 24 للاتحاد البرلماني العربي

الرباط 20 مارس 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها السيدات والسادة،

يشرفني أن أتقاسم معكم، من موقع مسؤوليتي كرئيس لمجلس المستشارين، بعض الأفكار والمقترحات المتعلقة بتتبع و أعمال بعض القرارات الصادرة عن المؤتمر 23 للاتحاد البرلماني العربي المنعقد بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 10 و 11 أبريل 2016.

غير أن من الضروري أن أشير في البداية إلى معاينة، سبق أن أثمرتها السنة الفارطة ومفادها استمرار العجز البنيوي لما تبقى من منظومتنا الإقليمية للعمل المشترك، على العمل الفعال لإيجاد حلول عربية للتحديات العابرة للحدود كالإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة والاتجار بالبشر...، وكذا للأزمات الإقليمية (مشكل تنظيم داعش في سوريا والعراق، الآثار الإقليمية لحرب اليمن، توتر العلاقات بين إيران ودول الخليج، الانهيار المزمع للدولة في كل من الصومال وليبيا، مخاطر انهيار منظومة الدولة في لبنان، مخاطر المس بالسلامة الإقليمية لعدد من الدول)، علاوة على عجزنا البنيوي والتاريخي عن التأثير من أجل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

ورغم جسامه هذه التحديات، فإنه لا شيء يمنع الاتحاد البرلماني العربي من التفكير والعمل على مبادرات متسمة بالجرأة و الابتكار من أجل المساهمة في بناء عناصر حلول لتجاوز الصعوبات والمآزق المتعلقة بهذا الوضع. ذلك أي أرى أن هناك دائما فرصة سانحة لإجراء الانتقال الذي يعتبر ضروريا من مجرد إصدار بيانات و توصيات و تطوير الاستراتيجيات على أهميته إلى اتخاذ مبادرات عملية من شأنها النزول بثقلنا الإقليمي، عبر البرلمانات التي تمثل شعوبنا على تنوعها، للمساهمة في حل المشاكل الأساسية لمنظومتنا الإقليمية التي سبق لي ذكر أهمها. ذلك أن التحمل السلبي لأزمات الوضع العربي الراهن ليس قدرا محتوما، إذ أنه لا زال بمقدورنا، حكومات وبرلمانات وقوى سياسية ومدنية واجتماعية أن نحد من الآثار السلبية لهذا الأزمات، كما لا زلنا نتوفر على حظوظ الخروج من مأزقنا التاريخية. وهنا فإن برلمانات دولنا التي تمثل أو تعبر عن مجتمعاتها بأشكال وأنماط مختلفة يمكن أن تلعب دورا أساسيا في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، فإنه في نفس الوقت الذي أؤمن فيه مختلف القرارات الصادرة عن المؤتمر 23 للاتحاد البرلماني العربي وعلى رأسها القرارات المتعلقة بقضيتنا جميعا، القضية الفلسطينية، فإني أدعو إلى التسريع بأجراء استراتيجية عمل الاتحاد البرلماني العربي المشار إليها في القرار 23 / مؤ 23، بناء على نتائج عمل اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد التي شكلت بناء على توصيتها في الدورة 18 للجنة المذكورة.

وفيما يتعلق بالقرار رقم 24 / مؤ 23 الخاص بتوحيد التشريعات غير الخلافية فإنني أود أن أترافع أمامكم على فكرة مفادها أن إعداد النماذج الاسترشادية للقوانين ليست فقط أداة لتوحيد المعايير القانونية في الدول العربية وإنما ينبغي النظر إليها كأداة ورافعة للملاءمة منظوماتنا القانونية الوطنية مع التزاماتنا الاتفاقية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ومع متطلبات دساتير بلداننا بما يكفل تسريع الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية التي تمكن كل فئات مجتمعاتنا وشعوبنا من اللجوء إلى حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وهي كلها رهانات تتوقف قبل كل شيء على دور برلماننا وعلى دور الاتحاد البرلماني العربي بوصفه اتحادا برلمانيا إقليميا، في تنشيط هذا المسلسل.

ولإعمال هذه الفكرة التي اقترحتها أعلاه، فإن عددا من الأطر العامة للنموذج الاسترشادي للقوانين التي أوصت به لجنة الفريق القانوني المنبثق عن اللجنة القانونية للاتحاد، وهي التوصيات الواردة في تقرير أعمال وتوصيات الدورة العشرين للجنة التنفيذية للاتحاد المنعقد بالقاهرة بتاريخ 8 سبتمبر 2016، ينبغي أن تستحضر هذا المعطى.

وعلى سبيل المثال فإنه يقترح أن يستحضر النموذج الاسترشادي للقوانين المتعلقة بالبيئة كلاً من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والالتزامات الناتجة عن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، علماً أن برلماننا، بوصفها أعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي مدعوة للانخراط في خطة العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية المعنونة: «تكثيف عمل البرلمان والاتحاد البرلماني الدولي في المجال المناخي، والتي اعتمدها المجلس الإداري للاتحاد البرلماني الدولي خلال دورته 198 المنعقدة ببلوساكا بتاريخ 23 مارس 2016. ويعتبر هذا المقترح مثالا على التكامل المطلوب والضروري بين أجندة الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي.

وضمن نفس المنطق المثال فإنه يقترح أن يستحضر النموذج الاسترشادي للقوانين المتعلقة عناصر الاستراتيجية الأممية المندمجة في مجال مكافحة الإرهاب، وخاصة مرتكزها الرابع المتعلق باحترام وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. كما يقترح أن تستحضر "خطة العمل لمنع التطرف العنيف" التي تعتبر جزءاً من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وهي الخطة التي قدمها الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره إلى الجمعية العامة بتاريخ 24 ديسمبر 2015. ذلك أن هذه الخطة تتضمن عناصر توجيهية تمكن من رفع عدد من التحديات الدقيقة في مجال مكافحة الإرهاب والوقاية منه والقضاء على أسبابه وهي التحديات التي تواجهها بلداننا في صورة وأنماط وأشكال مختلفة. إنني أشير هنا بشكل خاص إلى بعض الخصائص التي ينبغي توفرها في خطط العمل الوطنية لمنع التطرف العنيف وهي تعدد التخصصات، وتوطيد الميثاق الاجتماعي ضد التطرف العنيف، وتحيين السياسات التنموية الوطنية على ضوء أهداف التنمية المستدامة. كما لا يفوتني أن أشير إلى أن الخطة المذكورة قد أقرت دور البرلمان في توفير الأساس التشريعي الوطني لخطط العمل الوطنية الرامية إلى منع التطرف العنيف بما يتسق والتزاماتهم الوطنية والدولية، عند الاقتضاء». وفي هذا المنحى أشار جلاله الملك محمد السادس في الخطاب الموجه إلى (قمة القادة حول مكافحة تنظيم «داعش» والتطرف العنيف) في نيويورك، بتاريخ 29 سبتمبر 2015 إلى ضرورة تكامل الأبعاد الأمنية والعسكرية والقضائية مع الجوانب الاجتماعية والتنموية، إضافة إلى الأبعاد التربوية والدينية ضمن إستراتيجية مندمجة لمكافحة الإرهاب والتطرف ونشر ثقافة التسامح والاعتدال، مع استحضار أهمية الشراكات والوفاء بالالتزامات ضمن منطلق للمسؤولية الجماعية لا ينبغي أن يكون رهينة حسابات أو مزايدات ضيقة. وضمن نفس الإطار ينبغي التذكير بالدعوة

الملكية المعلنة في الخطاب الملكي بتاريخ 20 غشت 2016 إلى ضرورة وقوف الجميع « مسلمين ومسيحيين ويهودا » في صف واحد من أجل مواجهة كل أشكال التطرف والكراهية والانغلاق.

ولم يعد هناك أي داع منهجي مقبول لربط تشريعات المرأة والطفل في نموذج استرشادي واحد، وتكفي الإشارة بهذا الخصوص إلى مقتضيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل.

وفي نفس الإطار، فإنه يقترح أن يستحضر النموذج الاسترشادي للقوانين المتعلقة بالاستثمار والتنمية كلا من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان من جهة وكذا أهداف التنمية المستدامة من جهة ثانية.

إن نفس المسعى يمكن تطبيقه بخصوص آفاق أعمال القرار رقم 23/39 مؤ، حول الإرهاب، وهو القرار الذي نثمنه جميعا مضمونه وندعو في نفس الوقت إلى دعم فرص أجرأته وذلك باستحضار استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة التطرف العنيف التي اشترت غلبها في متن هذه الكلمة. وعلى سبيل المثال فإن الفقرة (ي) من قرار الاتحاد البرلماني العربي رقم 23/39 مؤ والتي تدعو إلى «تحریم و تجريم ثقافة الكراهية و خطاب التحريض على العنف»، يمكن أن تجد سبلا عملية لأجرائها في حال استحضار إحدى آخر قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهو القرار رقم 33/21 بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، والذي تم اعتماده بتاريخ 30 سبتمبر 2016.

فلقد أقر هذا القرار بالدور الهام للتعليم، واحترام التنوع الثقافي، ومنع التمييز ومكافحته، والتشغيل والإدماج بمعناه الواسع، وكذا وضع استراتيجيات تعليمية ملائمة في المساعدة على منع الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

كما أكد نفس القرار على أهمية دور القيادات والمؤسسات الدينية والمجتمعات المحلية وقيادات المجتمع المدني في منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وكذا على ضرورة «النظر في وضع آليات لإشراك الشباب في جهود تعزيز ثقافة السلام والعدالة والتنمية البشرية، وتعزيز التسامح الإثني والوطني والديني». ولقد أشار قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 31/30 بشأن آثار الإرهاب على التمتع بجميع حقوق الإنسان، والمعتمد بتاريخ 24 مارس 2016 إلى خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف، والدعوة إلى تنفيذها بفعالية بهدف المساهمة في إيجاد بيئة أكثر مؤاتة للتصدي لرسائل الجماعات الراديكالية التي تحاول تبرير العنف بطرق منها الوصم والتمييز الإثني أو الديني.

تلکم أيتها السيدات والسادة، مثال على السبل العملية لأجراً قرارات واستراتيجيات الاتحاد البرلماني العربي بالارتكاز على تكامل الأجنداث البرلمانية الوطنية وأجنداث الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي والمنظومة الاتفاقية الدولية ومنتجات منظومة الأمم المتحدة في كل ما يتعلق بالتحديات الجسيمة التي تواجهها البلدان العربية.

وإن نفس المنهج يمكن أن ينطبق في الأخير على أجراً رقم 23/27 مؤ بشأن تفعيل الدبلوماسية البرلمانية العاملة على تشجيع الحوار بين الدول العربية والحوارات الداخلية بين مختلف المكونات الداخلية في بعض البلدان العربية التي تعتبر في سياقات انتقالية وفي سياقات الخروج من أزمات.

شكرا على انتباهكم.

كلمة السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين،

في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الـ 25 الطارئ للاتحاد البرلماني العربي،

الرباط، 27 يوليوز 2017

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في بداية هذه الكلمة المقتضبة، بعد الترحيب بكم جميعا ضيوفا أعزاء في بلدكم الثاني، أن أعبّر باسمي الخاص ونيابة عن كافة مكونات مجلس المستشارين، عن تضامننا المطلق مع المقدسين والمقدسيات ومع الشعب الفلسطيني بصفة عامة جراء ما يتعرضون له من انتهاك جسيم لحقهم في ممارسة إحدى أهم أركان ديننا الحنيف واستمرار القيود المفروضة على ممارسة هذا الحق منذ عقود ولاسيما تلك المتعلقة بالوصول إلى أماكن العبادة وصون وحماية المواقع الدينية بالقدس الشريف؛ وهو انتهاك كما لا يخفى عليكم يشكل حلقة أخرى في رحلة العذاب والعقاب التي كابدها ويكابدها الشعب الفلسطيني على مدى عقود ممتدة. وهي رحلة تشعرنا بصراحة أو ينبغي أن نشعرنا بالخجل حين ننظر في المرايا بسبب التلكؤ والتردد والعجز عن تقديم ما ينتظره منا الشعب الفلسطيني.

لن أكرر هنا عبارات الشجب والإدانة والاستنكار لممارسات الكيان الصهيوني وما إلى ذلك من الخطابات التي ألفناها على مدى تاريخ طويل، والتي أخال أنها صارت من كثرة ما رددناها واستهلكناها موضوع سخرية الشعوب، ولكن أرى أن من صميم الواجب أن أشير في البداية، إلى أن ما يقع اليوم ليس وليد الصدفة أو اللحظة، بل هو في جذره الأساس محصلة واقع ووضع غير سليم بمنطقتنا، وقد سبق لي أن أثرت معاينة في مداخلتي خلال آخر مؤتمر لاتحادنا البرلماني (شهر مارس المنصرم وهنا بالرباط) مفادها استمرار العجز البنيوي لما تبقى من منظومتنا الإقليمية للعمل المشترك، على العمل الفعال لإيجاد حلول عربية للتحديات العابرة للحدود وكذا للأزمات الإقليمية، والتي لا تعتبر حالات الإرهاب في سوريا والعراق، الآثار الإقليمية لحرب اليمن، توتر العلاقات بين إيران ودول الخليج والوضع الحالي في البيت الخليجي، والجمود غير المقبول الذي يعيشه البيت المغربي، وتمزق العديد من أجزاء خريطة عالمنا العربي... مخاطر المس بالسلامة الإقليمية لعدد من الدول، سوى تجليات ومظاهر صارخة للعجز البنيوي المشار إليها؛ علاوة على عجزنا البنيوي والتاريخي عن التأثير من أجل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية بشكل عام والوضع القانوني للقدس الشريف كمهد للديانات بشكل خاص.

السيدات والسادة

إن واقع حالنا اليوم يدعونا إلى إعادة طرح سؤال محوري ورد في الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الموجه إلى الدورة 27 للقمّة العربية العادية، المنعقدة بالعاصمة الموريتانية نواكشوط: «فمتى كانت التفرقة مصدر قوة، وهل يمكننا فرادى أن نواجه التحديات المشتركة، دون أن يكمل بعضها البعض؟ وألم توقعنا الحلول الجاهزة المستعارة

والنظريات الفضاوية المبتدعة، والنزعات الانفصالية، في تشرذم لا حد له ولا نهاية، حتى تصبح الدولة هي الحي أو الحارة؟». وفي نفس المنحى أود التأكيد على أن ما يقع اليوم –وبصراحة مبنية على تتبع يقض لما يجري على صعيد منطقتنا وفي العالم- هو إلى حد كبير نتيجة حالة التمزق والتفرقة وانكماش نظامنا الإقليمي الرسمي، فضلا عن واقع التجزئة الذي يطبع العلاقات فيما بين دولنا؛ حيث أننا نتحدث عن الدول وليست الشعوب التي نمثلها- تعيش على وقع خلافات بينية مزمنة، وصراعات داخلية عقيمة، فضلا عن تنامي النزعات الطائفية والتطرف العنيف والإرهاب.

السيدات والسادة،

ستسعدنا، لا محالة، إعادة القراءة المتأنية والرصينة لمجمل الخطب والرسائل الملكية السامية البليغة -ولا داعي للتذكير بها- توخيا للاقتصاد في الكلام-، بشأن القضية الفلسطينية، وفي مناسبات عدة، الوقوف على مكامن الخلل ونقط ضعفنا، ومن بين تجليات تشخيص واقعنا تلكم المتمثلة في أن «دولنا توجد في مفترق الطرق إزاء ما ينتظرنا من تحديات تنموية وتطلعات شعبية ملحة، إلى المزيد من الحقوق والحريات، والكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية»؛ وأن الأوان «قد حان للانكباب على كيفية إعادة اللحمة للوطن العربي، وتوحيد الكلمة، بنية صادقة وإرادة قوية، لرفع التحديات الحقيقية وفق منظور شامل ومتعدد الأبعاد».

وفضلا عن أن إعادة نسج تلك اللحمة، لن تجد سبيلها للنجاح إلا عبر «إجراء مصالحات عربية بينية، وتجاوز أسباب التجزئة، وتوحيد المواقف، وتعزيز العمل المشترك، في نطاق احترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية والترايبية».

السيدات والسادة

تبعاً لما سبق ذكره من تشخيص خاطف وسريع لوضعنا الإقليمي –مشرقاً ومغرباً-، من الجدير ملاحظة معضلة أخرى تنضاف إلى هذا الواقع، ألا وهي خفوت حجم التضامن الدولي مع قضيتنا المشتركة وذات الأولوية بالنسبة للشعوب التي نمثلها. وأود أن أتقاسم معكم بعض من الأفكار التي راودتني، من خلال متابعة المستجدات ذات الصلة بموضوع تداولنا اليوم، حيث أنه إذ أشدد عن عدم كوني من دعاة التشاؤم أو من المنتصرين لرسم الصور السوداوية عن مآلات مستقبل قضيتنا، استسمحكم لاعتبار وتقاسم بعض من التأمّلات المدعاة للتفاوض وتعلق بـ:

1. إعداد مخطط ترافعي استعجالي لإعادة الحياة للتضامن الدولي مع قضيتنا العادلة، على أساس أن يستدمج هذا المخطط البعدين الرسمي والشعبي؛

2. النظر في إمكانية وضع وتنفيذ إستراتيجية لتعبئة البعد الإفريقي والآسيوي –عربياً وإسلامياً- بشأن هذه القضية الحيوية والمصيرية؛

3. استثمار هذه اللحظة وكذا عضوية برلماننا الوطنية في العديد من التكتلات القارية والجهوية، لنحول أقوالنا إلى أفعال، والمرور من خطاب الاستنكار والتنديد، إلى صياغة عريضة برلمانية إلى الاتحاد البرلماني الدولي بغرض إذكاء الوعي الشعبي

العالمي بعدالة القضية الفلسطينية، من جهة، وبغية استحداث وإيفاد بعثة دولية لاستطلاع الأوضاع بالقدس الشريف والتماس استصدار قرار بشأن الوضع القانوني لهذه المدينة المقدسة، بدل المطالبة بتسجيل هذا الأمر كيند طارئ - كما دأبنا على ذلك- في أشغال مؤتمراته، من جهة أخرى؛

4. تقديم ملتمس إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لعقد دورة طارئة مخصصة لموضوع انتهاكات حق المقدسيين والمقدسيات في ممارسة شريعتهم الدينية وفي حال تعذر ذلك تشكيل وبعث لجنة لتقصي الحقائق بهذا الشأن؛

السيدات والسادة

قبل أن أختتم كلمتي هذه، اسمحوا لي أيضا، أن أعيد التذكير بأهمية متابعة وتخصيص الموارد المادية والفنية اللازمة لاستكمال تنفيذ إحدى المشاريع المهيكلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، بصفته أميراً للمؤمنين ورئيساً للجنة القدس الشريف - طبقا لمواصلة النهج التضامني غير المشروط والموصول مع أشقائنا في القدس السليبة- والتي تسهر على تنفيذها وكالة بيت مال القدس الشريف في سياق مخطط يشمل الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018؛ لكونه يشكل برنامجا واقعيًا وعمليًا لحماية القدس ودعم صمود أهلها.

تلکم سيداتي وسادتي، عناصر تاملات وددت تقاسمها معكم، وشكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

كلمة رئيس مجلس المستشارين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر 10 لرابطة مجالس الشيوخ والشورى  
والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

الرباط، 20 شتنبر 2017

السيد سعد الدين العثماني المحترم، رئيس حكومة المملكة المغربية؛

السيد الحبيب المالكي المحترم، رئيس مجلس النواب بالمملكة المغربية؛

الدكتور عمر سليمان آدم ونيس المحترم، رئيس الرابطة، ورئيس مجلس الولايات في جمهورية السودان؛

الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ المحترم، رئيس مجلس الشورى السعودي؛

السيدة Edna Madzongwe المحترمة، رئيسة مجلس الشيوخ الزيمبابوي؛

السيدة Margaret Mensah Williams المحترمة، رئيسة مجلس الشيوخ الناميبي؛

السيد NiatNjifenji Marcel المحترم، رئيس مجلس الشيوخ الكامروني؛

السيد Révérien NDIKURIYO المحترم، رئيس مجلس الشيوخ البوروندي؛

السيد HONORE RAKOTOMANNA المحترم، رئيس مجلس الشيوخ الملغاشي؛

السيدات والسادة رئيسات ورؤساء الوفود البرلمانية الإفريقية والعربية الصديقة والشقيقة؛

السيد عبد الواسع يوسف علي المحترم، أمين عام الرابطة؛

زميلاتي وزملائي عضوات وأعضاء مجلس المستشارين بالمملكة المغربية؛

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني، بعد الترحيب بكم جميعا ضيوفا أعزاء في بلدكم الثاني-المغرب، أن أعبر لكم عن سعادة مجلسنا باستضافة أشغال

هذا الاجتماع الهام والتنويه بالمواضيع المختارة للتداول والنقاش ضمن فعالياته.

تجتاز إفريقيا والعالم العربي تحولات عميقة ومتسارعة وتحديات متنامية إن على المستويات السياسية والأمنية أو في المجالات

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فكما لا يخفى عليكم، يظل الوضع السياسي المضطرب، الهش والمتغير، عدونا الرئيس. ويمكن

تلخيص مظاهر هذا الوضع السياسي في عودة شبح الحروب الأهلية وانتشار التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى تنامي النزاعات

العرقية والدينية وتمزق العديد من أجزاء خريطة عالمنا العربي واتساع رقعة الشبكات الإجرامية المتخصصة في تجارة الأسلحة

والمخدرات وتهريب السلع والاتجار في البشر وتنامي تدفقات الهجرة واللجوء. وإن أبلغ تشخيص لوضع عالمنا العربي، يمكن

تلخيصه في ما جاء في الخطاب الملكي السامي أمام القمة المغربية الخليجية يوم 20 أبريل 2016 بالرياض والذي أكد فيه جلالتة

على أن «المنطقة العربية تعيش على وقع محاولات تغيير الأنظمة وتقسيم الدول، كما هو الشأن في سوريا والعراق وليبيا. مع ما

يوكب ذلك من قتل وتشريد وتهجير لأبناء الوطن العربي... وإنا أمام مؤامرات تستهدف المس بأمننا الجماعي. فالأمر واضح، ولا يحتاج إلى تحليل. إنهم يريدون المس بما تبقى من بلداننا، التي استطاعت الحفاظ على أمنها واستقرارها، وعلى استمرار أنظمتها السياسية» (انتهى كلام صاحب الجلالة).

وبنفس الدرجة من الوضوح شدد صاحب الجلالة حفظه الله في خطابه السامي إلى قمة قادة دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، يوم 03 يوليوز 2017 بأديس أبابا، على أن « إفريقيا اليوم توجد في مفترق الطرق، ويجب علينا أن نختار أنجع السبل الكفيلة بالدفع بها إلى الأمام. ففي هذه الآونة، تتزايد الرهانات التي تواجهها قارتنا، كتعدد الفاعلين غير الحكوميين، مما يتسبب في خلق عدم وضوح الرؤية، وتهديدات الإرهاب العابر للحدود، والتطرف العنيف، إضافة إلى الآثار الناجمة عن الاحتباس الحراري. فأمام هذه التهديدات الجديدة المحدقة بقارتنا، لا بد للاتحاد الإفريقي من مباشرة تطوره، حتى يتمكن من إيجاد أجوبة مناسبة ومجدية». (انتهى كلام صاحب الجلالة).

إن السياقات والمتغيرات الجيو-سياسية على الصعيد العالمي وبحكم ما ترتب عن العولمة الجارفة من استهداف لاقتصاديات دول الجنوب واستقلالية قراراتها والتشكيك في القدرة على بناء مجتمع عالمي قوامه العيش المشترك، تستدعي منا، على مستوى المنطقة، أن نستنهض هممنا لمعالجة الأوضاع القائمة ومستلزمات تأمين أجيالنا القادمة من المخاطر المحدقة بها، وبلورة شراكة إستراتيجية عربية - إفريقية شاملة ومندمجة على قاعدة تعاون جنوب-جنوب قوامها النفع المشترك والمضي قدما في إطلاق ديناميات مشاريع تكاملية لضمان الرفاه الاجتماعي وبناء مستقبل يسوده السلم والأمن والحرية وسيادة القانون واحترام الوحدة الوطنية للدول والتضامن بين الشعوب.

وتكمن إحدى مؤشرات تحقق ذلك، من وجهة نظرنا، في تعزيز بلداننا لقدراتها الوطنية وتقوية التنسيق والتعاون والتضامن بينها على المستويات الثنائية وتقوية الاندماج الإقليمي والتعاون البيئي خصوصا في مجالات التعليم ومجتمع المعرفة والأمن الغذائي والتبادل الاقتصادي والتنمية المستدامة والتنسيق الأمني والتشاور المستمر عبر آليات مؤسسية دائمة.

ومن المؤكد أيضا، أن بلداننا، أصبحت، أكثر من أي وقت مضى، مدعوة إلى الاستثمار في بناء الثقة في النفس وفي القدرة الجماعية على صياغة المستقبل الذي يليق بشعوبنا. إننا، في إفريقيا والعالم العربي على حد سواء، في أمس الحاجة إلى بناء الشراكات المدرة للنفع المتبادل وإلى إطلاق ديناميات مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية، وذلك في تساق مع تعزيز حقوق الإنسان وتوطيد مسارات ديمقراطية نظمنا السياسية وتعزيز ديناميات مشاركة المواطنين والمواطنات في صناعة القرارات المرتبطة بحاضر ومستقبل بلدانها.

حضرات السيدات والسادة،

تبعاً للموضوعات والخطوط العريضة محط التداول خلال اجتماعنا هذا، اسمحوالي أن أتقاسم معكم منظورنا المتواضع بشأنها. فارتباطا بموضوع التنمية المستدامة، وجب التأكيد على أن الانخراط الفعلي للبرلمانات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة يتأتى، لا محالة، من خلال العمل على تأمين آليات التحمل الأفقي لأدوار التشريع والرقابة، والإشراف على تعبئة الموارد وتخصيصها من

خلال الميزانيات الوطنية، بالإضافة إلى مهام التمثيل عبر السهر على إشراك مختلف شرائح المجتمع في عملية صنع القرار. إضافة إلى هذا التذكير، أود الإشارة إلى الموقع الخاص للغرف الثانية بتعدد مكوناتها وكفاءاتها، وهو الموقع الذي يمكنها من تحمل خاص، في حدود أدوارها الدستورية، لقضايا أساسية لمسار أجراً خطة التنمية المستدامة على المستويات الوطنية كالتقائية السياسات الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة أو ضمان الطابع الأفقي لقضايا النوع والمساواة سواء على مستوى السياسات العمومية الوطنية أو على مستوى السياسات العمومية الترابية، وكذا الاستخدام المتكامل لآليات الدعم العمومي المبنية على الاستهداف الاجتماعي والترابي للأسر، ولآليات جبائية ملائمة لتصحيح اختلالات تتعلق بصعوبات هيكلية للولوج إلى بعض الحقوق الاجتماعية أو من أجل الحد من العوامل البنيوية المؤدية إلى التفاوتات الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

إن رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي معنية بشكل خاص بتقوية روابط التعاون بين بلدان المنطقة، وبأداء دور أكثر فاعلية وتأثير في مضمار الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على أسباب التوتر والعنف، والإسهام في استتباب الأمن والسلام.

ذلك أن موقع الغرف البرلمانية الثانية من صناعة القرار التشريعي، وبالنظر إلى علاقاتها مع السلطة التنفيذية وباقي المؤسسات وهيئات الحكامة، واعتباراً لانفتاحها على منظمات المجتمع المدني، كل ذلك يلقي على عاتقها مسؤولية تاريخية في رعاية الجهود الجماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية والارتقاء بالممارسة الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وليس من المبالغة القول، أن لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، دوراً ريادياً في هذا الاتجاه، فأهلية الغرفة البرلمانية الثانية لأداء هذا الدور نابعة من كون اتسام عضويتها في مختلف بلدان الرابطة، بقدر وافر من الخبرة والتجربة والدراية والممارسات الرقابية والتشريعية المتصلة بانتظارات الشعوب، والمستوعبة لمجريات الأحداث ومطالب التغيير.

وفي علاقة بقضية العدالة الاجتماعية، تجدر الإشارة، ولو بشكل خاطف وسريع، إلى أن الرسائل السنوية التي يوجهها الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية بتاريخ 20 فبراير من كل سنة، غالباً ما تتضمن، ليس فقط تفسيراً للمنظور الأممي للعدالة الاجتماعية وإطارها المفاهيمي، وإنما أيضاً ترافعا حول أولويات دولية للعدالة الاجتماعية، تتقاطع إلى حد كبير مع أولويات بلداننا. من ذلك مثلاً، الربط بين الاستقرار الوطني والعالمي وتكافؤ الفرص والإدماج الاجتماعي والتقليل من مخاطر الاضطرابات الاجتماعية، فضلاً عن عدم كفاية النمو الاقتصادي وتناقص أجور النساء والشباب، وقلة فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية والعمل اللائق، ناهيك عن الربط بين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وأود التذكير، في نفس المنحى، بأن الأهداف السبعة عشر المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعنونة «تحويل عالمنا»، والمعتمدة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1.70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015، ترتبط جميعها بمفهوم العدالة الاجتماعية، علماً أن الخطة المذكورة أعلن عن انطلاق العمل بها في فاتح يناير من سنة 2016.

وغير خاف عليكم أن تحقيق برامج التنمية والتقدم مرتبط بدور آخر لدول إفريقيا والعالم العربي، ألا وهو العمل على تسوية النزاعات بمستوياتها الداخلية والبيئية والدولية، حيث يبدو لنا من الأهمية بمكان أن تتصدر عملية تسوية النزاعات قائمة أولوياتنا، لأنه في ظل استمرار الحروب والاقتتال، فلن تتحقق التنمية ولا التقدم، فتكلفة الحروب عالية جداً، وخسائرها تشمل كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وتسهل على الطامعين تنفيذ استراتيجياتهم الرامية إلى تفكيك الوحدات السياسية الوطنية والإقليمية.

حضرات السيدات والسادة،

يشكل التهميش في ظل عملة الاقتصاد التحدي الأكبر الذي يواجه القارة الإفريقية. وبالرغم من أن اقتصاد أفريقيا قد حقق تقدماً خلال السنوات الماضية، غير أنه وبفعل التقدم السريع للعملة الاقتصادية، فإن الفجوة بين أفريقيا والدول المتقدمة، وحتى مع بعض البلدان النامية، مازالت في ازدياد، كما أن عدد السكان الذين يرزحون تحت عتبة الفقر المدقع ويحصلون على أقل من دولار أمريكي في اليوم، يمثل نصف سكان أفريقيا تقريباً. ومن بين ثمان وأربعين دولة من أفقر دول العالم ثلاثة وثلاثين من القارة الإفريقية، وتأتي عشر دول إفريقية في مؤخرة الترتيب.

وفضلاً عن ما سلفت الإشارة إليه من قضايا ذات راهنية، اسمحوا لي أن ألفت الانتباه، إلى معضلة أخرى تنضاف إلى ما سبق ذكره، وتشكل تحدياً مشتركاً لإفريقيا والعالم العربي على حد سواء، ويستوجب التعامل معها الكثير من الحزم والعزم المشتركين. ويتعلق الأمر بوضع الأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي، الذي يعتبر التعامل معه من منظورنا مدخلاً استراتيجياً أساسياً لتعاون واعد على مستوى المنطقة، في ارتباط وثيق بأهداف التنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية.

ذلك أن تحدي القضاء على الجوع يبقى مستمراً، حيث لا يزال أكثر من شخص واحد من أصل تسعة أشخاص في العالم يعاني من الجوع في الفترة 2014-2016 مما جعل من «القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة» الهدف 2 من خطة عام 2030 بشأن أهداف التنمية المستدامة.

ومما يثير القلق أن تقرير الأمم المتحدة حول «حالة الأمن الغذائي والتغذية 2017» الذي نشرته يوم 15 شتنبر الجاري، قد وقف على أن معدل الجوع في العالم بدأ في الارتفاع مجدداً ليؤثر على 815 مليون شخصاً في العام 2016. ويبلغ عدد من يعيشون في مناطق النزاع: 489 مليون شخصاً من بينهم، كما أن نسبة انتشار الجوع في الدول المتأثرة بالنزاعات ترتفع عن نسبة انتشاره في الدول الأخرى بنسبة تتراوح ما بين 1.4 و4.4 في المائة وتزيد نسبة انتشار الجوع في الدول التي تعاني من هشاشة مؤسسية أو بيئية بنسبة تتراوح ما بين 11 و18 في المائة، أما الأشخاص الذين يعيشون في دول تعاني من أزمات طويلة فهم أكثر عرضة للإصابة بنقص التغذية بمرتين ونصف مقارنة مع الأشخاص الذين يعيشون في دول أخرى.

وجدير بالذكر، أيضاً، أن تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يقدر ازدياد عدد المحتاجين لمساعدات إنسانية عاجلة في القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى إلى نحو 21.4 مليون شخص مع نهاية العام الجاري 2017. وأوضح هذا التقرير الصادر، يوم الجمعة 23 فبراير 2017، بعنوان «توقعات إقليمية عن القرن الأفريقي والبحيرات الكبرى من يناير إلى مارس

2017» أن مستويات الأزمة الغذائية في القرن الأفريقي ارتفعت بنسبة 30 في المائة مقارنة بما كانت عليه الأوضاع في يناير 2016. ويفيد ذات التقرير أن موجات الجفاف المتتالية التي ضربت المحاصيل، إضافة إلى النزاعات المسلحة وانعدام الأمن، والأزمات الاقتصادية أثرت بشكل أساسي على الفئات الهشة والأكثر ضعفاً في دول القرن الأفريقي والبحيرات الكبرى. ويشير التقرير أيضاً إلى أن سوء التغذية الحاد وفقر الدم بين الأطفال دون سن الخامسة، لاسيما اللاجئين منهم، لا يزال مصدر قلق كبير في أجزاء كبيرة من جنوب السودان وأثيوبيا والصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وأوغندا. وأكد على أن عشرة مخيمات للاجئين من أصل 24 مخيماً في أثيوبيا تجاوزت عتبة الطوارئ، كما أن عدد المحتاجين لمساعدات غذائية مستعجلة في بوروندي ارتفع العام الماضي من 1.1 مليون شخص إلى ثلاثة ملايين، ما يقدر بنحو 26 في المائة من مجموع السكان.

وحري بالذكر أن الوضع لا يقل خطورة بالعالم العربي، حيث بدأت المشكلة الغذائية في الوطن العربي مع بداية السبعينات وأصبحت في نهاية العقد الماضي واحدة من أخطر المعضلات التي تواجهها دول المنطقة العربية، بعد أن وصلت إلى مستويات حرجة لتبلغ قيمة الفجوة الغذائية حوالي 14 مليار دولار. ومن مظهرات هذه الفجوة، أن المنطقة تواجه تحديات الأمن الغذائي المتمثلة في التناقص المستمر لنصيب الفرد من الأراضي والمياه المتاحة، المصحوب بالزيادة المستمرة في أسعار الأغذية، وانعدام تأمين سبل معيشة صغار الفلاحين، كل ذلك نتيجة تضافر عدة عوامل منها (1) الارتباطات القوية بين أسواق النفط وأسواق الأغذية الدولية، (2) زيادة الطلب نتيجة الزيادة السكانية في العالم وزيادة حصص اللحوم والبيض ومنتجات الألبان في سلال الغذاء، (3) موجات الجفاف في المناطق المنتجة للحبوب، (4) تنافس الوقود الحيوي مع الغذاء من أجل المادة المدخلة والأراضي الصالحة للزراعة، (5) السياسات الزراعية الضعيفة وغير المواتية التي تطبق في معظم البلدان النامية، و(6) المضاربات التجارية في السلع الزراعية. بالإضافة إلى هذه العوامل الاقتصادية الإقليمية والدولية، هناك آثار التغيرات المناخية والمتمثلة في انخفاض كميات المياه الجوفية الصالحة للري، واتساع رقعة التصحر، وانخفاض خصوبة التربة وتضاؤل مساحات الأراضي الصالحة للزراعة.

ووفق «التقرير العالمي لأزمات الغذاء 2017»، الذي تم إعداده بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والصندوق العالمي للغذاء ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، يفتقر 60 مليون شخص في العالم العربي إلى بعض الخدمات والمواد الضرورية للحياة. نصف هؤلاء، أي 30 مليون شخص، واجهوا أزمة حادة في توفير احتياجاتهم الغذائية الأساسية، بخاصة في اليمن وسورية والسودان والصومال والعراق وجيبوتي، وبدرجة أقل في ليبيا وموريتانيا.

حضرات السيدات والسادة،

نظراً لتفاقم حجم المشكلة الغذائية التي لا تملك المنطقة العربية والأفريقية معها التحرر من التبعية الخارجية، لإقيام تكامل اندماجي زراعي، فقد أصبح أمراً ضرورياً ومطلوباً من دول المنطقة قيام هذا التكامل سواء على مستوى تنسيق الجهود أو توحيد الإمكانيات والموارد، أو وضع مشاريع إنمائية بصفة عامة والمتعلقة بحل مشكلة الغذاء بصفة خاصة، فالتكامل بين الأيدي العاملة

الزراعية في بعض الدول، وعنصر توافر الأرض في بعض البلدان، وتوفر المال في البعض الآخر من شأنه أن يحقق تكاملاً في مجال التنمية الزراعية، ويحل مشكلة البطالة الزراعية، فضلاً عن تحقيق الأمن الغذائي والحد من مظاهر الفقر والهشاشة. وفي نفس السياق، تبرز الحاجة إلى إدماج اقتصاديات البلدان بإفريقيا والعالم العربي عن طريق تجميع الموارد وعوامل الإنتاج المادية والبشرية، وحرية تبادل السلع والمنتجات بين دول المنطقتين وحرية تنقل الأشخاص للإقامة والعمل بما ييسر انتقال رؤوس الأموال فيما بينها، مما يستوجب منا كبرلمانات العمل على توفير إرادة سياسية عربية وأفريقية مشتركة، تعمل على إقامة تكامل بين خطط التنمية في دول الرابطة واستثمار الفرص المشتركة في تنشيط التبادل التجاري، والاستفادة من الإمكانيات الواعدة للاستثمارات المتبادلة بين هذه الدول وإشراك القطاع الخاص.

لهذه الاعتبارات، اسمحوا لي في ختام هذه الكلمة، أن أقدم مقترحاً عملياً بهذا الشأن، حيث أرى أن موضوع الأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي يجب أن يندرج ضمن المواضيع ذات الأولوية في جدول أعمال الرابطة برسم السنة المقبلة، وأن نفكر بشكل جماعي في ابتكار آلية برلمانية مشتركة ضمن الرابطة تؤسس لتعاون برلماني فعال في اتجاه خفض الجوع والارتقاء بالأمن الغذائي بالمنطقة، وأن نعمل سوياً على الانتقال بسرعة وفعالية من مرحلة الالتزام السياسي إلى مرحلة الفعل والمبادرات الملموسة. ومن هذا المنطلق، اسمحوا أن أفصح لكم عن أمني في أن تتمكن من إقامة شبكة برلمانية للبحث والتنسيق في موضوع الأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي، تقوده الرابطة بشراكة مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومختلف المنظمات الإقليمية والدولية ذات الارتباط.

وشكراً على حسن الإصغاء والمتابعة.

الفهرس

- حصيلة العمل الدبلوماسي ..... 9
- المحور الأول : المحطات والاحداث البارزة في الانشطة الدبلوماسية للسنة التشريعية ..... 17
- المحور الثاني : الزيارات الرسمية، الاستقبالات ولقاءات العمل والمجاملة ..... 23
- المحور الثالث : مشاركات وفود مجلس المستشارين في التظاهرات الدولية ..... 29
- قطب الشؤون الدولية والأمريكية والاسيوية والاقويانوس ..... 31
- قطب الشؤون الاوروبية والمسلسلات المتوسطة ..... 31
- قطب الشؤون العربية والافريقية ..... 32
- المحور الرابع : احتضان وتنظيم التظاهرات الدولية من طرف البرلمان المغربي ..... 35
- المحور الخامس : تموقع مجلس المستشارين داخل الاتحادات والجمعيات البرلمانية الدولية والقارية والجهوية والعلاقات الثنائية في إطار الشراكات المؤسسية والمنظماتية والمنتدياتية ..... 39
- مداخلات رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، في الندوات والمؤتمرات الاقليمية والقارية والدولية ..... 45